

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت

ميدان: علوم اقتصادية

وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أدوات التحليل المالي ودورها في تشخيص الوضع المالي
للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي بالجزائر
"دراسة حالة مؤسسة نפטال تيارت"

تحت إشراف الأستاذ:

بن قطيب علي

من اعداد الطالب:

دوسن محمد بو عبد الله

لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر أ	أ. بعلاش عصام
مقررا	أستاذ محاضر أ	أ. بن قطيب علي
مناقشا	أستاذ التعليم العالي	أ. زياني عبد الحق

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

ها نحن اليوم نجني ثمار سنوات من التعب والعمل، بعد مسيرة طويلة كنا فيها
نطمح للوصول إلى هدفها وتحقيق حلم من احلامنا، حلم يضيء بنور العلم.
نهدي هذا البحث إلى أهالينا بالدرجة الأولى الذين كانوا عوناً لنا في شتى

مراحل حياتنا

وإلى كل طالب علم يسعى لكسب المعرفة وتزويد رصيده المعرفي العلمي
والثقافي

وإلى الأصدقاء الذين ساعدونا

وإلى كل من ساندنا في إنجازه

وإلى كل من لم يبخل علينا بالمساعدة أو النصيحة أثناء إجراء هذا البحث.

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على إعانتنا في إنجاز هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الطاقم الإداري وعمال مؤسسة نفضال تيارت

وأتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا المحترم بن قطيب علي

وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي 8

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي..... 8

المطلب الثاني: أنواع وأهمية أدوات التحليل المالي 11

المطلب الثالث: وظائف ومجالات التحليل 25

المبحث الثاني: التشخيص المالي 27

المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأساليبه وخطواته 27

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التشخيص المالي 30

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي والمشاكل التي تعترضه في تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسة..... 31

المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ... 33

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية والرياضية..... 34

المطلب الثاني: التحليل المالي النوعي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة..... 42

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي الحديثة 49

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفضال تيارت

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة..... 55

المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة نفضال وحدة تيارت 55

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفضال و مهامه - وحدة تيارت- : 59

المبحث الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في مؤسسة نفضال تيارت 64

المطلب الأول: دراسة و تحليل مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة- محل الدراسة- 64

66	المطلب الثاني: دراسة و تحليل النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة.....
70	المبحث الثالث: استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في مؤسسة نفضال تيارت.....
70	المطلب الأول: كيفية تسيير المخزونات في مؤسسة نفضال GPL.....
74	المطلب الثاني: مسائل تكاليف النقل في مؤسسة نفضال.....
82	خاتمة.....
	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال البيانية

- الشكل (2-1) : مخطط للطريق العملية داخل المركز 58
- الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي للوحدات النفطية..... 58
- الشكل (2-3): المنطقة ZONE 59
- الشكل (2-4) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة 60
- الشكل (2-5) يمثل جدول AGRICA2 : 73
- الشكل (2-6) يمثل جدول AGRICA3:..... 73
- الشكل رقم (2-7) يمثل جدول AGRICA10: 73
- الشكل (2-8) يمثل جدول AGRICA26: 74
- الشكل (2-9) يمثل جدول AGRICA30: 74

قائمة الجداول

- الجدول (2-1): قدرة الإستعاب بالقارورة B13..... 58
- الجدول (2-3): احتياجات راس المال العامل 2021-2020..... 65
- الجدول (2-4): القيم الجاهزة-القروض المصرفية..... 66
- جدول (2-5): نسبة التداول..... 66
- جدول (2-6): نسب النشاط..... 67
- جدول (2-7): نسب التمويل (المديونية)..... 68
- جدول (2-8): نسبة المردودية:..... 69
- الجدول (2-9): يمثل وثائق التمويل، التخزين، التوزيع..... 71
- الجدول (2-10): يمثل جداول التسيير في مؤسسة نפטال GPL..... 72
- الجدول رقم(2-11) المشتريات المستهلكة خلال سنة 2020 - 2021..... 75
- جدول رقم(2-12) تطور النفقات النقل 2020 - 2021..... 75
- جدول رقم (2-13) التوزيع الأعباء الغير المباشرة 2019-2020..... 76
- جدول رقم(2-14) هامش ربح التسيير المباشر..... 77
- الجدول رقم(2-15) هامش الربح الخام لسنة 2020 - 2021..... 78
- جدول رقم(2-16) نتيجة التحليلية الإجمالية لسنة 2020 - 2021..... 79
- الجدول رقم (2-17) تكلفة نقل القارورة الواحدة..... 80

مقدمة

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية والمالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لذمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

ويعد التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية وهو يعد وسيلة في غاية الأهمية في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ويساعدها في إبراز نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في بيئتها الخارجية، وإذ يضم مجموعة من الأدوات والأساليب لتحليل القوائم المالية للمؤسسة إلى جانب المعطيات النوعية وحقيقة لا تقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهر في القوائم المالية للمؤسسة وإنما يتعدى ذلك البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتحقيق مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف، والتعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أو تحتاج إلى تعديل.

وقد جاء الإصلاح المحاسبي بمجموعة جديدة من المفاهيم وبيئة جديدة للقوائم المالية منسجمة مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث الشكل والمضمون.

الإشكالية:

✓ ما هي أهم أدوات التحليل المالي ودورها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ فيما تتمثل أهمية التحليل المالي؟
- ✓ ماهي الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة؟
- ✓ كيف يتم التشخيص المالي من خلال أدوات التحليل المالي؟

الفرضيات:

- ✓ التحليل المالي يساعد في تحديد الوضع المالي للمؤسسة.
- ✓ تتمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن والنسب المالية.
- ✓ تعتبر مؤشرات التحليل المالي أحسن طريقة يمكن استخدامها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختياري لهذا الموضوع لأسباب كثيرة ومتعددة تذكرها منها:

أسباب ذاتية:

- ✓ الفضول الرغبة لمعرفة المزيد من حول هذا الموضوع.
- ✓ ميولنا لهذا موضوع وخاصة في مجال تخصصنا.
- ✓ يعتبر التحليل من اهم المواضيع المطروحة على الساحة العلمية والمهنية كما الفضول الذي يدفعنا للتعرف على دور المعلومات المحاسبية في التحليل المالي.

أسباب موضوعية:

- ✓ الموضوع يعتبر الثقل الشاغل لكل المؤسسات الاقتصادية والتي تعمل على تفاعل بأكثر إيجابية مع التحولات الاقتصادية التي أحرزها منطلق العولمة الاقتصادية في العالم.
- ✓ محاولة ربط العلاقة بين التحليل المالي والمعلومة المحاسبية نظريا وتطبيقيا.

أهداف البحث: إن اختيار الموضوع كان محاولة منا لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- ✓ إبراز الدور الفعال للتحليل المالي في توجيه البيانات للمؤسسة.
- ✓ إبراز مدى فعالية وأهمية التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي في المؤسسة.

أهمية البحث: يمكن إيجاز أهمية البحث فيما يلي:

- ✓ تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تعد من بين الدراسات التي تحدد مدى تأثير تشخيص الوضعية المالية على اتخاذ القرارات وتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ يعتبر من أهم الوسائل والأدوات التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبار هذه القوائم المالية قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات نقاط القوة والضعف بالمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عون لها في ترتيب قراراتها.

حدود البحث:

الحدود المكانية: قمت بإجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة نفضال تيارت.

الحدود الزمانية: بداية فيفري 2024 إلى غاية شهر مارس 2024.

الحدود الموضوعية: يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإحاطة بموضوع التحليل المالي، حيث يقتصر على دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتشخيص المالي ودوره في الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أدوات البحث: تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المراجع والأدوات سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الأجنبية حيث تمثلت في:

البحث المكتبي، المجالات، رسائل الماجستير والدكتوراه، ملتقيات، الأنترنت.

منهج البحث: اعتمدنا في مذكرتنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي في دراسة الفصل الأول وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع بحث الدراسة التحليلية المالية المعمقة للتحليل المالي بغرض إبراز أهم جوانبه المالية المتعلقة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية حيث ركزنا على الجانب الحديث من التحليل المالي، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

المنهج التحليلي: كما تم اعتماد المنهج التحليلي لدراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال تحليل المعطيات والإحصائيات المقدمة من طرف مؤسسة نفضال.

صعوبات البحث: من أهم صعوبات البحث التي تم مصادفتها أثناء إنجاز هذا البحث:

- ✓ صعوبة جمع المعلومات والحصول على المراد واعتمادي على الدراسات السابقة الإلكترونية، المقالات، الندوات، المؤتمرات، الملتقيات،
- ✓ صعوبة الحصول على معلومات دقيقة في الدراسات العلمية.
- ✓ صعوبة الحصول على معطيات من الجهات المعنية، وذلك لأسباب السرية المهنية المنتهجة من قبل الإدارة.

الدراسات السابقة:

سنعتمد على عرض أهم الدراسات التي سبقت، وأحدثها وأقربها إلى موضوع الدراسة على النحو التالي:

- 1) صارة قدوري، "دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر)، 2014/2013.

تمحورت الإشكالية في مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم لأداء لمالي للمؤسسة الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء امالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة المؤسسة الجزائرية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي يوضح نقاط القوة والضعف من خلاله يتم اتخاذ القرار بالاعتماد على هذا التحليل.

(2) دراسة رقابة فاطمة الزهراء، حليمي حكيم، بعنوان "مساهمة معلومات المحاسبة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة LASA بسوق أهراس، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 22-23 ماي 2012، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول مختلف الخصائص التي تقدمها المعلومة المحاسبية، وخاصة مساهمتها في كيفية التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة كما تهدف إلى التعريف بالمصطلحات الخاصة بالتعثر المالي وقديم مختلف الدراسات والنماذج المساهمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية.

(3) دراسة اليمن السعادة، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2009". عالجت اليمن سعادة في رسالتها "استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء بالمؤسسات وترشيد قراراتها"، قامت بدراسة ما إذا كان التحليل المالي أداة فعالة للوصول إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، أسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة قياس ومراقبة.

(4) دراسة أمينة عابد، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، جامعة أم البواقي، 2013"، عالجت أمينة عابد في رسالتها "التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وماهي المؤشرات التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة، وأسقطت رسالتها على مؤسسة سونلغاز.

(5) دراسة لويذة وسابقي باهية فريال، "فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة"، وكانت دراستها حول ما إذا يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، وأسقطت دراستها التطبيقية على ديوان الترقية والتسيير العقاري.

(6) دراسة تودرت أكلي، "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2014)

عالجت تودرت أكلي في رسالتها "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي"، دراسة القوائم المالية في النظام المحاسبي، وتحديد أهم النقاط التي طرأت عليها.

عرض خطة البحث:

لإنجاز الدراسة ومن اجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى فصلين، مقدمة وخاتمة وفقا لما يلي:

في الفصل الأول، يتم استعراض المفاهيم العلمية والنظرية المتعلقة بأدوات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية عبر الإفصاح المحاسبي المالي. يشمل الفصل ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول المفاهيم العامة للتحليل المالي، استعمالاته، ومستوياته. يركز المبحث الثاني على التشخيص المالي، مشيرًا إلى أهميته وأهدافه. أما المبحث الثالث، فيستعرض الأدوات الحديثة للتحليل المالي، مبيّنًا التكامل بين التحليل الكمي والنوعي باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب المئوية، بالإضافة إلى الأدوات النوعية مثل مستوى التكنولوجيا ونوعية الأرباح وكفاءة الإدارة. يختتم الفصل بشرح الأساليب الحديثة مثل القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، مع توضيح طرق حسابها وأهميتها الاقتصادية.

في الفصل الثاني من الدراسة، تم تقديم نظرة شاملة عن مؤسسة نفضال بوحدة تيارت. يتناول المبحث الأول تعريف المؤسسة وهيكلها التنظيمي ومهام الأقسام المختلفة. في المبحث الثاني، يتم تحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتقييم استقرارها وكفاءتها المالية. المبحث الثالث يركز على استخدام الأساليب الحديثة في التحليل المالي، بما في ذلك كيفية تسيير المخزونات وتكاليف النقل لتحسين كفاءة العمليات.

الفصل الأول:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي ضرورة تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية لمعرفة مدلولاتها وأسباب ظهورها، وذلك للعمل على إيجاد نقاط ضعف وقوة للسياسة المالية التي تنتجها المؤسسة.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها وادائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن مؤسسة ومدى مساهمة مركزها المالي الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال الأدوات التحليلية المناسبة من قبل المحللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ارتباطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

يعتبر التشخيص المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديدها بنقاط القوة من أجل العمل على تحسينها والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة التي تهدف إلى التحليل الصحيح والصائب لوضعيتها المالية، كما يعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي سواء في كيفية استخدامها أو الحصول عليها من أجل نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها، يتضمن هذا المبحث مجموعة من المفاهيم المتعلقة بعملية التحليل.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

تعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات والتي تتمكن من تشخيص الوضعية المالية والمؤسسة ومنه سوف نتطرق إلى:

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

تاريخياً، يعود نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين رئيسيين. الأول يعود إلى النهج المصرفي، حيث أدى التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية إلى دفع المجلس التنفيذي للجمعيات المصرفية في نيويورك عام 1895 إلى وضع توصية لأعضاء الجمعية بشأن تقديم بيانات كتابية حول الأصول والخصوم عند طلب التسهيلات المصرفية. وفي عام 1906، تم توصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف في تلك البيانات. وفي عام 1908، تم توصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترض، بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.¹

الاتجاه الثاني يشدد على أهمية التحليل المالي، ويعود أصل هذا التحليل إلى أزمة الكساد الكبير عام 1929، حيث أدى الفشل والإفلاس لعدد كبير من الشركات بسبب عدم قدرتها على تقدير القيمة الحقيقية للالتزامات المالية الناتجة عنها. وقد أكدت هذه الأزمة الحاجة الملحة إلى نشر القوائم المالية لقراءتها وتحليلها، لفهم الموقف المالي والائتماني للشركات.

تطورت تقنيات الاستثمار والتمويل في العقود الأخيرة، مما جعل التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات التي تخص الشركة. استخدام الأساليب الكمية الحديثة وتقنيات الحاسوب بشكل شامل وفعال، أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان سرعة ودقة في إعداد التقارير المالية والمعلوماتية، مما يسهم في تحسين أداء الشركة بشكل عام.²

¹ مفلح محمد عقل "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 232.

² عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، "التحليل، التخطيط المالي إتجاهات معاصرة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 56.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

على الرغم من دور الاتجاهات السالفة الذكر في تفعيل التحليل المالي كأداة فإنه لا بد من ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي في المنظمات المعاصرة وهذه الأسباب هي:

1- التطور التكنولوجي للإنتاج والتصنيع: إذ مثل هذا التطور جعل الشركاء إلى توظيف الموارد المالية الكبيرة لا بد من تحقيق الأمثلة في استثماراتها.

ويتطلب قبل ذلك عمليات التحليل والتقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.

2- ضغوطات الائتمان: إن وجود العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل المؤسسات المالية والمصرفية تركز في منح الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية لغرض التحقق من قدرة هذه الشركات على خدمة أصل الدين وقواعده من خلال الدورة التشغيلية والمالية للشركة.

3- تطور ونضوج الأسواق المالية: إن الحاجة إلى أنظمة كفاءة للإفصاح المالي والمعلوماتي والتي توفر المعلومات الدقيقة لعموم المستثمرين لعرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق، ويجعل التحليل المالي أداة فاعلة وكفاءة لتوسيع الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين من الجانب وقدرة الشركات على ترسيب فائدة رأس المال من جانب آخر علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد بشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية ويبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.¹

4- التحكم المؤسسي: إن ظهور هذا المفهوم في العقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبية والاستثمارية للعديد من الشركات وحالة الشركة فشلها عام 2001 ما هو دليل على ظهور وتقصير التحكم المؤسسي لدى الشركات.²

وقد حدد منظمة التعاون والتطور الاقتصادي مفهوما واسعا للتحكم المؤسسي على الموقف الآتي:

- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق حملة الأسهم وتحقيق المساواة بين عموم المساهمة المحلي والدولي.
- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يضمن حقوق ذوي المالك للشركة من خلال القوانين وأنشطة التعاون الفعالة ضمن السمعة الجيدة للشركة.

¹ دحو عبد الكريم، "التحليل المالي ودوره في بناء استراتيجية المؤسسة"، مذكرة شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2013، ص 31-33.

² عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

- يجب أن يغطي التحكم المؤسسي موضوع الشفافية والإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفعاليات والأنشطة المهمة للشركة مع مراعاة مسألة التوقيت الملائم.
- إطار التحكم المؤسسي دليل استراتيجي للشركة وأداة رقابة فعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة.

الفرع الثاني: تعرف التحليل المالي

يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه تشخيص للوضع المالي للمؤسسة من مختلف جوانبها من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتديمها مستقبلاً.¹ كما يمكن أن نعتبر أنه عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة من أجل التعرف على أداة المنشأة في الماضي والتنبؤ بأدائها في المستقبل وتقييم أدائها الحالي وذلك من أجل مساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة.²

كما يعرف على أنه عملية معالجة منظمة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذا في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما يكون عليه الوضع في المستقبل.³

ونستطيع أن نعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مناطق القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواصلة الضغط لوضع العلاج اللازم لها ويكون ذلك عن طريق:⁴

- القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة.
 - الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.
- كما يقصد بالتحليل المالي عملية تحوي الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية المدونة في القوائم إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.⁵

¹ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 16.

² علي خلف عبد الله، وليد ناجي الجبالي، "التحليل المالي للرقابة على أداء والكشف عن الإنجارات"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 50.

³ مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 232.

⁴ أيمن الشنطي، عامر شافر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 125.

⁵ حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 37.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

المطلب الثاني: أنواع وأهمية وأدوات التحليل المالي

التحليل المالي يشكل أداة أساسية لفهم وتقييم الأداء المالي للشركات، حيث يساعد في اتخاذ القرارات المالية الحكيمة من خلال استخدام أدوات متنوعة لتحليل البيانات المالية وتوجيه الاستثمارات والقروض بشكل فعال.

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

1- التحليل الداخلي والخارجي: للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث والاستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية.

فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية لوحدة معينة يسمى التحليل الداخلي، وبمعنى آخر دراسة الأنشطة الاقتصادية لمشروع منفرد دون المقارنة مع المنشآت الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها المشروع.

إن هذا النوع من التحليل يبقى قاصرا دون مقارنة مع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تشابهها في طبيعة العمل او النشاط.

فإذا تمت مثل هذه المقارنة، ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجيا، ولتوضيح الفكرة الأخيرة الواردة ذكرها، نفترض أن إحدى المنشأتين تمارس عمالا تجاريا في إحدى المدن، ونشأة ثانية نفس العمل في نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون التحليل داخليا، أمّن إذا تمت المقارنة مع المنشأة الأخرى يكون خارجيا.¹

2- البعد الزمني للتحليل المالي: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1-2- التحليل الرأسي (ثابت أو ساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كذا يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى مجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع المجموعة الجزئية منها.

2-2- التحليل الأفقي (المتغير): يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالي وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبرة فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي إذ يتصف بالسكون فإن التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3- الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا إلى طور الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

¹ زياد رمضان، "أساسيات التحليل"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 1998، ص11.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

3-1- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل المالي رأسياً أو أفقياً، لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير وغالباً ما يتركز هذا النوع من التحليل على قابلية الشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنين والبنوك.

3-2- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل.¹

بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في هيكل التمويل والاستخدامات.

مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل (داخلية وخارجية)، ومجالات استخدامها.²

هناك بعض المحللين يستخدمون نوعين من التحليل المالي:

3-3- تحليل الاتجاهات: يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب والنسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغيير الحادث في حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغيير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مقدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن الواقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات الشكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس.

3-4- التحليل المالي للنسب: يعتبر هذا الأسلوب مرادف للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها.

ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما أن تتم مقارنة بين

¹ خلدون إبراهيم شريفات، "الإدارة والتحليل المالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2011، ص 119.

² خلدون إبراهيم شريفات، "الإدارة والتحليل المالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2011، ص 120.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

رقمين يربطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية كنسبة التداول في نهاية الفترة المالية نفسها.¹

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

ارتبط ظهور التحليل المالي كأحد مكونات الفكر المالي بمرحلة الكساد العالمي في ثلاثينات القرن الماضي، حيث انتشرت خلال هذه الفترة ظاهرة التعثر أو الفشل المالي، وخلال هذه الفترة تركز الغرض من التحليل المالي على كيفية حماية المشروع من التعثر أو فشل أو ضمان بقاءه في دنيا الأعمال.²

ازدادت أهمية التحليل المالي بشكل كبير بعد التقدم الصناعي الهائل، حيث أدى إنشاء المشروعات الضخمة والإنتاج الكبير إلى تعقيدات مختلفة في عمليات الإشراف والرقابة. وهذا جعل من الضروري وجود جهاز مالي فعال وقادر على تحمل تباين الأعباء المالية التي تنشأ عن هذه المشاريع الضخمة.

كذلك فقد ساهم تقدم التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتوسيع الأسواق إلى تزايد حركة رؤوس الأموال وتعددت قرارات الاستثمار والاندماج وشراء المشروعات، مما زاد أيضا من أهمية التحليل المالي.

وبصفة عامة، فإن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالي والنتائج المالية المترتبة عليها، الأمر الذي يعني التأكد من ان المنشأ موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية.³

ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:⁴

- التحليل المالي أداة أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة، إذ استخدم بفعالية في المنشآت.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد على توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، 'التحليل المالي'، رام الله، فلسطين، 2008، ص 05.

² طاهر موسى عطية، منى محمد إبراهيم البطل، 'الإدارة المالية والاستثمار (مفاهيم وأسس)'، دار الهداية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 52.

³ جمال الدين مرسل، أحمد عبد اللخ اللحج، 'الإدارة المالية مدخل إتخاذ القارارت'، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 96.

⁴ علي خلف عبد الله، وليد ناجي الجبالي، 'التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات'، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 53.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الفرع الثالث: أدوات التحليل المالي

1- التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

1-1- رأس المال العامل FR

1-1-1- تعريف رأس المال العامل : إن عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل تختلف في المدة و القيمة ، يمكن أن يكون تاريخ استحقاق الديون القصيرة الأجل أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول ، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل الحصول على حقوقها لدى الغير ، و هذه الحالة تضع المؤسسة في حالة صعوبة اتجاه دائنيها ، و لتغطية هذا العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش ضمان ، هذا الهامش يعرف برأس المال.¹

ويعرف أيضا بأنه " هامش الأمان الناتج بعد تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة و تستغله المؤسسة لتمويل الأصول المتداولة " .²

يعرف رأس المال العامل بأنه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة .³ و يمكن حساب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين⁴ :

> من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة _ الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة _ الديون قصيرة الأجل

1-1-2- أنواع رأس المال العامل : هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل هي:

أ- **رأس المال العامل الصافي :** يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من المواد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة ، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

¹ عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ، مرجع سبق ذكره ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 22 . 23 .

² مبارك لسوس ، " التسيير المالي ، " التسيير المالي " ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 30 .

³ خميسي شيحة" التسيير المالي للمؤسسة دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 45 .

⁴ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، " التسيير المالي دروس و تطبيقات " ، دار وائل ، عمان ، 2006 ، ص 83

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة _ الديون قصيرة الأجل

ب- رأس المال العامل الخاص : يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة ، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة المتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة _ الأصول الثابتة

ج- رأس المال العامل الأجنبي :

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة ، و المتمثلة في إجمالي الديون و هنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل إلى موارد ضرورية على المؤسسة أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة.

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

د - رأس المال العامل الإجمالي : ¹

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل و التي تشمل كل من قيم الاستغلال القيم غير المحققة و القيم الجاهزة .

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

1-1-3- التغيرات في رأس المال العامل: التفسير المالي لرأس المال العامل يمكن فهمه بصورة جيدة من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وهنا يمكن التعرف على ثلاث فرضيات وهي كالاتي²:
الفرضية الأولى :

الأصول الجارية = ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل = 0

¹ اليمين سعادة ، " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 ، ص . ص : 60.59.

² ساجي فاطيمة ، " مطبوعة في مقياس التحليل المالي " ، التحليل المالي ، السنة الثالثة ليسانس ، 2016 . 2017 ، (جامعة ابن خلدون ،

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

وهي تشكل التوازن المالي الأدنى وتظهر من خلالها قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها إلا أن هذا قد يخلق لها بعض الصعوبات نتيجة التذبذبات في دورة الاستغلال ينجم عنها عدم المطابقة الجيدة بين السيولة من جهة و الالتزامات من جهة أخرى

الفرضية الثانية :

الأصول الجارية < ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل < تتحقق هذه الفرضية

عندما يكون فائض في السيولة في المدى القصير وتعبر عن قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها عند ميعاد استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال الفرضية الثالثة :

الأصول الجارية - ديون قصيرة الأجل

رأس لمال العامل > 0

أي أن المؤسسة ستعرف صعوبات في مواجهة الالتزامات في الآجال القصيرة .

1-1-4- العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل

و يتأثر حجم رأس المال العامل بعدة عوامل أهمها ¹:

أ- طبيعة الإنتاج : كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر

ب- طبيعة المواد الأولية المستخدمة : هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها و تخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها وتخزينها كالقطن مثلا .

ج- طبيعة العملية التسويقية : هل تسوق المتوجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهل هذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل و العكس صحيح

د- طبيعة الائتمان والتحويل : هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان للسداد ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل و العكس الصحيح. ح . أسباب التغيرات في

¹ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية) ، ص 21

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

رأس المال العامل: يتغير حجم رأس المال العامل بين فترة و أخرى ويكون التغير بالزيادة أو النقصان ، ويمكن تلخيص أسباب ذلك في ما يلي :

1-1-5- أسباب نقص رأس المال العامل الصافي :

أ- النقص في الأموال الدائم : تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات.

- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة

- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

ب- أسباب زيادة رأس المال العامل :

- الزيادة في الأموال الدائمة : " زيادة رأس المال الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات".

- التخلي عن بعض الأصول غير جارية بالبيع الأرباح المتحققة و غير الموزعة

- مخصصات استهلاك الأصول غير جارية .

1-2- احتياجات رأس المال العامل BFR

1-2-1- تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل : يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل

على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة،

والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي، الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع

الموارد المالية قصيرة الأجل و يتم حساب رأس المال العامل كما يلي¹

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية})$$

أي احتياجات رأس المال العامل = قيم الاستغلال - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل

_خصوم الخزينة و قد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة ، كما أن السلفيات المصرفية

أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتصر غالبا في نهاية

الدورة للتسوية

¹ زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

1-2-2- تغيرات الاحتياجات من رأس المال تشمل هذه الاحتياجات ثلاثة حالات يمكن أن تظهر في إشارة احتياجات رأس المال العامل وهي:¹

الحالة الأولى : الاحتياجات من رأس المال = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

الحالة الثانية : الاحتياجات من رأس المال < 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز

الحالة الثالثة : الاحتياجات من رأس المال العامل > 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها و لا تحتاج إلى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة ، و في هذه الحالة تتصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ، و من الأفضل توظيفها

1-3- الخزينة TN

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً ، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة .² و تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين :

الخبزينة = القيم الجاهزة _ السلفيات المصرفية

الخبزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

1-3-1 دراسة تغيرات الخزينة : الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات :³

أ-الحالة الأولى : الخزينة = 0

¹ ساجي فاطيمة ، " مطبوعة في مقياس التحليل المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 26 . 27

² زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

³ ساجي فاطيمة ، " مطبوعة في مقياس التحليل المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 28 . 29

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل

تسمى هذه الحالة بالخبزينة الصفرية ، أي أننا أمام الوضعية المثلى ، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ، و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية

ب- الحالة الثانية : الخبزينة < 0 رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة ، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن

ج- الحالة الثالثة : الخبزينة > 0

المؤسسة في هذه الحالة في رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل حالة عجز أي غير قادر على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل ممثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة ، و إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تقترض من البنوك أو تنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلي بيع المواد الأولية

1-3-2- أسباب انخفاض الخبزينة: تتعرض خبزينة أي مؤسسة لتغيرات في السيولة سواء بالانخفاض أو بالارتفاع ، و بالتالي فإن انخفاض الأموال الدائمة أو ارتفاع الاستثمارات معا يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل و بالتالي حدوث انخفاض في الخبزينة مع ثبات احتياجات رأس المال العامل ، هذا الأخير في حالة ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض في الخبزينة مع ثبات رأس المال العامل .

التحليل بواسطة النسب المالية تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى و أهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم ، و يمكن تعريف النسب المالية بأنها العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسب¹ و هي تساعد في الإجابة على أسئلة مهمة مثل :

- هل تتحمل مؤسسة الأعمال المزيد من الديون ، أو أنها تحتفظ بمخزون زائد عن حاجتها ؟

¹دريد كامل آل شبيب ، " مبادئ الإدارة المالية " ، دار المناهج للنشر و التوزيع

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

- هل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها؟ هل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة¹؟

- هل تقوم باستخدام أصولها و مصادر أموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له؟

تتمثل أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي في الأتي :

1-3-3-3- نسب السيولة وهي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل و تقييم رأس المال العامل :
والتعرف على درجة سيولة المشروع على المدى القصير ، و الأهمية النسبية لعناصر الأصول الأكثر سيولة التي تعبر عن إمكانية المشروع في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها أقل من سنة ، إذ يقوم المشروع بتسديد هذه الالتزام من التدفقات النقدية الجارية و تحصيل الذمم المدينة ، و عليه فكلما كان المشروع يحتفظ بمقادير من عناصر النقدية أو الأصول سريعة التحول إلى نقد تزداد قدرته على تسديد التزاماته وبسهولة كافية و من بين نسب السيولة نجد :²

أ- **نسبة السيولة العامة**: هي إمكانية تغطية كامل الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) من خلال الأصول الجارية للمؤسسة، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من حتى نقول أن للمؤسسة إمكانية أكبر لتسديد ديونها قصيرة الأجل، لكن يجب أن لا تزيد بكثير عن 1حتى لا يكون هامش ضخم مستغل، وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية \ الخصوم الجارية

ب - **نسبة السيولة المختصرة** : تبين مدى إمكانية دفع الديون قصيرة الأجل من خلال القيم غير جاهزة (الحقوق) و القيم الجاهزة (المتاحات) دون الأخذ بعين الاعتبار قيم الاستغلال (المخزونات) التي تتميز ببطء تحويلها إلى سيولة مع عدم التأكد من عمليات البيع، وقيمة هذه النسبة تتراوح بين 0 كحد أدنى و 0,5 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون الحقوق والمتاحات تساوي نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل بقليل وتحسب بالصيغة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = القيم غير الجاهزة + القيم الجاهزة \ الخصوم الجارية

ج- **نسب السيولة الحالية** : تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال القيم الجاهزة (المتاحات) حيث من المفروض أن يكون ما قيمته 0,25 إلى 0,35 من الديون قصيرة الأجل مغطاة من خلال القيم الجاهزة ، و تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة \ الخصوم الجارية

¹ نعيم داوود ، " التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

² دريد كامل آل شبيب ، " مبادئ الإدارة المالية " ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، 2009.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

- نسب النشاط تقيس لنا هذه المجموعة من النسب وكيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم .

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم ، و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول و مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات ، و تحقيق أعلى ربح ممكن . ومن أهم النسب نجد :¹

- مهلة ائتمان الزبائن تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها و يجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة. و تعطى بالصيغة التالية:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) \mid (\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}) \times 360$$

مهلة تسديد الموردين : تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون و يجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن . وتعطى بالعلاقة التالية :²

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) \mid (\text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}) \times 360$$

مهلة دوران المخزون : يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال السنة المالية الواحدة، و يمكن قياس هذه النسبة بالصيغة التالية :

$$\text{مهلة دوران المخزون} = (\text{صافي المبيعات}) \mid (\text{المخزون})$$

معدل دوران مجموع الأصول : وتقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات ، و تأخذ بالصيغة التالية :³

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = (\text{صافي المبيعات}) \mid (\text{مجموع الأصول})$$

معدل دوران الأصول المتداولة : ويركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة نظرا لعدم وجود معدل نمطي، والمعدل

¹ عبد الحليم كراجه ، " الإدارة و التحليل المالي . أسس ، مفاهيم ، تطبيقات " ، جمع سبق ذكره ، ص 195.

² واتي سمية ، عبد اللوش نجاه ، " دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية " ، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل أكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيي ، جيجل ، الجزائر ، 2020

³ عامر عبدالله "التحليل والتخطيط المالي المتقدم، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون عمان 2015، ص . ص 208 . 211 :

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

المرتفع مؤشر على كفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عمل قليل و يمكن قياس هذه النسبة ، بالعلاقة التالية :

معدل دوران الأصول المتداولة = (صافي المبيعات (١) مجموع الأصول المتداولة

معدل دوران صافي رأس المال العامل : كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل و العكس صحيح، و يمكن حساب هذه النسبة بالصيغة التالية :

معدل دوران صافي رأس المال العامل = (صافي المبيعات) ١ (صافي رأس المال العامل)

معدل دوران الموجودات الثابتة : وتقيس نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة و تستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام الموجودات الثابتة في تقنين المبيعات ، و تأخذ بالعلاقة التالية :

معدل دوران الموجودات الثابتة = (صافي المبيعات) ١ (صافي الموجودات الثابتة)

معدل دوران البضاعة : تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة، وقدرتها على إبقاء البضاعة ضمن الحد المثالي والمتناسب وحجم عملياتها، وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل دوران البضاعة = (تكلفة البضاعة المباعة) ١ (معدل رصيد البضاعة)

و يمكن احتساب معدل دوران البضاعة بالأيام بالقانون التالي :

معدل دوران البضاعة = (معدل رصيد البضاعة) (كلفة المبيعات) \times 360

و تسمى أيضا بمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون و هي :

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 ١ (معدل دوران المخزون)

معدل دوران الذمم المدينة : الغرض من قياس سيولة الرقم ، أي قدرة الشروع على تحصيل ذممه من حسابات مدينة و أوراق القبض ، كما أنه يقيس كفاءة إدارة الائتمان و مدى فاعلية سياسة الائتمان و التحصيل ، و يمكن قياس هذه النسبة بالصيغة التالية :

معدل دوران الذمم المدينة = (صافي المبيعات) ١ (رصيد المدنين)

و كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس صحيح ، و يتم حساب متوسط فترة التحصيل بالصيغة التالية :

متوسط فترة التحصيل = (360) ١ (معدل دوران الذمم المدينة)

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

و يمكن الحصول على معدل فترة التحصيل بالأيام كالآتي :

$$\text{معدل فترة التحصيل} = (\text{معدل الحسابات المدينة}) \times 1 (\text{صافي المبيعات الآجلة}) \times 360$$

معدل دوران الحسابات الدائنة : يقيس هذا المعدل مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء ، و تعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = (\text{تكلفة البضاعة المباعة}) \times 1 (\text{رصيد الدائنين})$$

و كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة و زاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة ، يمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = (360) \times 1 (\text{معدل دوران الذمم الدائنة})$$

و ارتفاع معدل الأيام يعد مؤشرا على حصول المؤسسة على تسهيلات ائتمانية جديدة أو مدة أطول في الوفاء ، و تعطى بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام} = (\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة}) \times 1 (\text{المشتريات}) \times 360$$

د- نسب التمويل : يمكن توضيح أهم نسب التمويل فيما يلي

نسبة التمويل الدائم : تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية و لكي تكون هذه النسبة جيدة يجب أن تفوق 100% ، يمكن قياس هذه النسبة بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} \setminus \text{الأصول غير الجارية}) \times 100$$

نسبة التمويل الخاص : تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير الجارية ، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25% ، تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة الذاتية في تمويل جزء من انجازاتها و يجب على المؤسسة إذا فكرت في تطبيق إستراتيجية النمو " توسيع النشاط " مثل رفع كمية الإنتاج أن يقوم برفع رأس مالها إذا كانت هذه النسبة أقل من 25% ، و يمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{رؤوس الأموال الجماعية} \setminus \text{الأصول غير الجارية}) \times 100$$

نسبة القدرة على الوفاء : تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عن طريق ما تملكه من أصول مادية معنوية مالية، وحتى تكون جيدة يجب أن تكون أكبر من الواحد و تعطى بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة القدرة على الوفاء} = \text{مجموع الأصول} \setminus \text{مجموع الديون}$$

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

نسبة التمويل الخارجي (الاستدانة الخارجية) : تعبر لنا هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها ، حتى تكون هذه النسبة جيدة يجب أن لا تتجاوز 1 وأن تقل عن 75 % ، يتم حسابها بالمعادلة التالية:¹

خلال نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون \ مجموع الأصول

نسبة الاستقلالية المالية: تعبر لنا هذه النسبة عن مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة من حجم الديون ، و يجب أن تكون محصورة بين 1 و 2 ، وتصاغ هذه النسبة كما يلي :

نسبة الاستقلالية المالية = رؤوس الأموال الجماعية \ مجموع الديون

نسبة الربحية (المردودية) : المردودية هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها و بين مختلف الوسائل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، ومن أجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية، البشرية المالية، و يقصد بالمردودية كذلك الاستعمال الجيد للموارد، ونجد فيها النسب التالية:²

نسبة ربحية الأصول : تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة ، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية و الأصول الجارية من النتيجة الإجمالية ، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ماهي في مردودية هذه الأصول ، تحسب نسبة مردودية الأصول بواسطة العلاقة التالية :

نسبة ربحية الأصول = (النتيجة الإجمالية \ مجموع الأصول) × 100

نسبة ربحية الأموال الخاصة : تمثل نسبة ربحية الأموال الخاصة ، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين " الملاك " تمثل ما تقدمه الوحدة المستثمرة من أموال المساهمين النتيجة الصافية ، و تمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين الملاك ، وكلما كانت النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات ، و تحسب بالصيغة التالية :

نسبة ربحية الأموال الخاصة = (النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة) × 100

نسبة ربحية النشاط : تمثل نسبة ربحية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال، وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية:

¹ ساجي فاطيمة ، " مطبوعة في مقياس التحليل المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 33 . 34

² ساجي فاطيمة ، " مطبوعة في مقياس التحليل المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 38 . 39

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

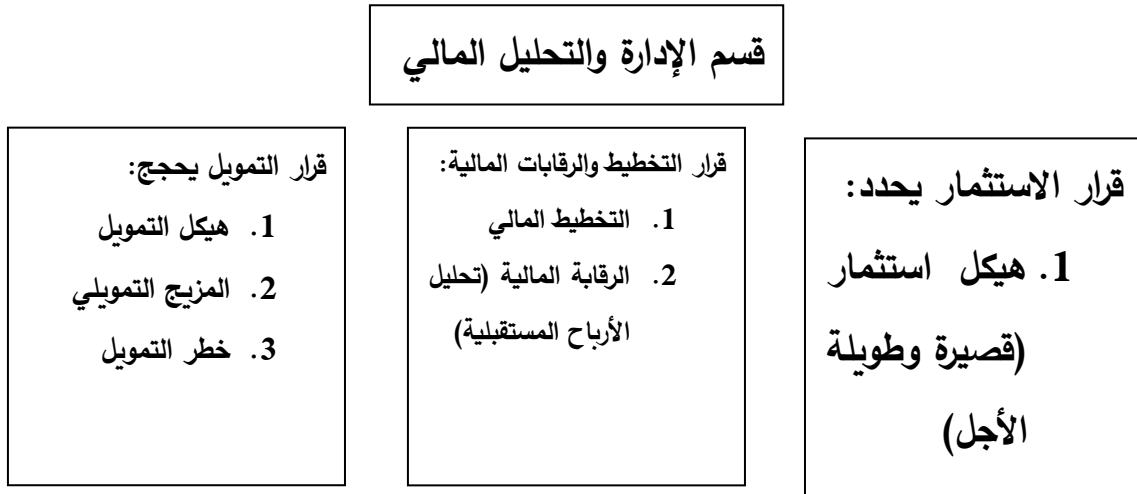
نسبة ربحية النشاط = (النتيجة الإجمالية ا رقم الأعمال السنوي) $\times 100$

المطلب الثالث: وظائف ومجالات التحليل

للتحليل المالي عدة وظائف تركز في مجملها حول:

- ✓ توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع بيئة خارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
- ✓ اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
- ✓ اتخاذ قرار التمويل: حيث يمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.
- ✓ اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية¹، الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-01): مخطط عام لوظائف التحليل المالي



من خلاله يمكن القول أنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالي:

1- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

¹ محمد صالح عواشيرية، "التحليل المالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

2- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحدد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول المادية والملائمة.

3- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحدد المنهج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل القصير والطويل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.¹

الفرع الثاني: مجالات التحليل المالي

تتسع مجالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقا لتوجه المحلل المالي وأغراض إدارة المنشأة والأهداف المرجوة من ذلك التحليل، لذلك فقد تعددت مجالات التخصص لمضمون التحليل ليشمل مجالات متعددة مثل:

1- **التحليل الائتماني:** ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

2- **التحليل الاستثماري:** ويعتبر هذا المجال أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أم إسناد القرض أو في الاستثمارات في مختلف المجالات.²

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

3- **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن اندماج والشراء وتكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة للانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منها أو لأحدهما.

وفي رغبة شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمستثمر في عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

4- **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لمالها من قدرة على تقييم الربحية للمؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وذلك مقارنة أدائها بالشركات الأخرى تعمل في نفس المجال وفي المجالات الأخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل إدارة المستثمرين والمقرضين.

¹ قويرة مروة، "دور التحليل المالي في تشخيص المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، الفحص المحاسبي، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017، ص8.

² يوسف بومدين، فاتح الساحل، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار بلقيس، الجزائر، 2016.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

5- التخطيط: تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات وتتمثل عملية التخطيط بوضع قصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث الأداء وتقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.¹

المبحث الثاني: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في الإدارة المالية فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الاختلالات التي تعاني منها وبالتالي سننتقل في هذا المبحث إلى تعريف التشخيص المالي وأساليبه وأهميته وأهدافه بالإضافة إلى أدواته والمشاكل التي تعترضه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهم على هذا النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي وأساليبه وخطواته

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط قوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية.²

التشخيص المالي يُعرف كعملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية، مما يساعد في فهم تفاصيل الأداء المالي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير داخل المؤسسة.

ويعد التشخيص أحد أهم المسؤوليات التي تقوم بها التسيير المالي داخل الشركة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية.³

كما أن التشخيص المالي عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات والقوائم المالية بهدف جمع المعلومات، وتحليلها من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة.

كما يقوم بفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات متعددة من نشاطه، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية تفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى

¹ محمد عبد السلام، إبراهيم السيد، "إدارة الموارد المالية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.

² محمد أحمد كايد، "الإدارة المالية الدولية والعملية (التحليل المالي و الاقتصادي)"، الطبعة الأولى، دار الكونز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص36.

³ توفيق رفاع، "محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة"، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، سنة 2020، ص 41 42.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

ظهورها بالكميات والكيفية التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعتمدهم في إطارها المؤسسة.¹

الفرع الثاني: أساليب التشخيص المالي

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكنة استخدامها لتوصيف وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها وحتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهذا الأداء، ومن أهم الأساليب المعتمدة في عمليات التشخيص نجد:

1- **التشخيص بالاعتماد على التدفقات المالية:** يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلية والتدفقات الخارجية من المؤسسة في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين استخدامات والموارد القصيرة، متوسطة وطويلة الأجل كما يعد الأداة الوحيدة والتي تسمح بضمان أي الاستراتيجية المالية.

ويمكن من خلال توقعات وعبر مخطط التمويل يعطي لنا إمكانية تحديد احتياجات الأموال للمؤسسة مواردها الداخلية، مبالغ التمويل الخارجية الضرورية، معرفة المخاطر التي تلقاها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة أو توقف عن الدفع، وبالتالي أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية تتمثل فيما يلي:

- تقييم تدفق الخزينة التشغيلية الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط، ذلك أن المعلوم بقاء واستمرار المؤسسة متوقف على قدرتها على توليد وخلق فوائض في الخزينة من أنشطتها.
- تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق باستثمار مهم وذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا من خزينة يفوق الاتفاق المبدئي.
- يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار.

فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.

2- **التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية:** يعد أهم الأساليب وأكثرها إستعمالا لما يتمتع به من قدرة وفعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسة كما أن هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق واللاحق من أدوات التشخيص المالي وقد تعددت الفئات او المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا أنه يمكن بداية توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام، هذه العلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منها، فمثلا ربحية

¹ شويخي إسماعيل، "دور الشراكة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/2002، ص 25.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الدينار المستثمر تعكس العلاقة السببية هي المحور الأساسي والمهم في البحث والتحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لا يعكس هذه العلاقة السببية، ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعاً لها على النحو التالي:

- مؤشرات السيولة.
- مؤشرات الرافعة التمويلية وهيكل التمويل.
- مؤشرات الربحية.
- مؤشرات الكفاءة ومعدلات الدوران.
- مؤشرات سوق المال.
- مؤشرات النشاط.

3- **التشخيص المالي بالاعتماد على نماذج التنبؤ للوضع المالي:** يرجع الفضل في ظهوره الأسلوب إلى مجهوده المبحوث من الولايات المتحدة منذ بداية التسعينات، حيث كان BEAVER عام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبنى نموذجاً للتنبؤ بتعثّر الشركات، ثم تبعه ذلك الباحث ALTMAN بإعداد نموذج على مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة قدرات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يصنف على تلك النسب الديناميكية ويقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

الفرع الثالث: خطوات التشخيص المالي

يقصد بها تلك الخطوات العملية المتبعة في التشخيص، وتختلف هذه الخطوات من المؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص وبشكل عام تتخلص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:¹

- تحديد الهدف من التشخيص السياسية والقرار المراد اتخاذه.
- الفترة الزمنية المعينة للدراسة.
- اختبار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص (تشخيص تطوري، تشخيص مقارن).
- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
- تحليل ومقارنة النتائج لمعايير المعتمدة.

¹ جليلد عبد الله إلياس، "دور التشخيص المالي في تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2018/2019، ص 15.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

- التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
- رسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التشخيص المالي

الفرع الأول: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي عموماً إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية:¹

النمو: أي هل تم تحقيق نمو وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة؟
المردودية: أي المردودية بنوعها:

أ- الاقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.

ب- المالية: والتي تعني عائد التوظيف المالي للاستثمارات.

التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير لدورة الاستغلال، وعلى المدى الطويل (دورة الاستثمار).

- فهم تطور المؤسسة حتى تاريخ القيام بالتشخيص.
- تحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع، التخصص، الإدماج، ...)
- يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة وضعف المؤسسة.
- تزويد المديرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في الميدان والتوجيهات الاستراتيجية.
- يعتبر التشخيص المالي كأداة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص.

الفرع الثاني: أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية بحيث تتجلى أهمية

¹ جليل عبد الإله إلياس، "دور التشخيص المالي للوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبته التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2018/2019، ص18.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:¹

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- تحديد مدى التطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتماداً على مفهوم المردودية.
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- استعمال مختلف نتائج الدراسات المستقبلية لتحديد السياسة المالية الجديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
- اتخاذ القرارات في محل تخطيط الاستثمارات.
- إمكانية السماح بالاقتراض مجدداً أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي والمشاكل التي تعترضه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الأول: أدوات التشخيص المالي

يسعى التشخيص المالي إلى تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة محل الدراسة وذلك من أجل تدارك الأخطاء والتحسين للأفضل في المستقبل ويكون ذلك عن طريق العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:²

- 1- **تحليل الهيكل المالي:** الهدف من هذا التحليل هو ضمان الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية والملاءة المالية...، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.
- 2- **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي

¹ لحسن دردوري، "التشخيص المالي"، سنة أولى ماستر، تخصص مالية والمؤسسة المالية والاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2018، ص 11.

² محمد أحمد كايد، "الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل المالي والإقتصادي)"، الطبعة الأولى، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 38

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدى إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3- **تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكين المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- **تحليل التدفقات المالية:** حيث تمكننا من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو فائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات بعد استراتيجي التي لها دور في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناه من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: مشاكل التشخيص المالي

حيث تتمثل فيما يلي:¹

1- مشكلة المعلومة المالية والمحاسبية: صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع، وعدم تماثلها يؤدي طبعا إلى ارتفاع درجة الخطر من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال والذين يبحثون عن فرص الإستثمار، مما يؤدي بها إلى بناء توقعاتهم وعلى أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق.

2- مشاكل إستخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: تعتبر النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أن الإستعمال المثمر لها دون إيجاد إطار نظري عملي يبرر هذا الاستعمال أداة إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث إشارة إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية والمتمثلة في:

أ- **درجة التناسب:** يدل مبدأ التناسب إلى أن العلاقة بين متغيرين لا بد أن تكون خطية، وأنه إذا وجد إنحدار بين مقام كمتغير مستقل وأبسط كمتغير تابع فإن الحد الصائب للإنحدار لا بد أن يكون معدوما بتعبير آخر فإن العلاقة بين البسط والمقام لنسبة ما لا بد أن تكون ثابتة.

ب- **تأطير طرق المحاسبة:** يتعلق الأمر هنا بالإختبارات المحاسبية للمؤسسة في تقديم وثائق الحالة المالية والتي تختلف بحسب القوانين والتنظيمات المعمول بها، فيؤدي تفضيل طريقة تقسيم عن طرق أخرى إلى حدوث الوقوع في خطأ التفسير بسبب تباين أو تغيير طرق التقييم.

ج- **مدى تنوع أنشطة المؤسسة:** تتعلق صعوبات تنوع أنشطة المؤسسة بصعوبة، أو عدم إمكانية الحصول على معايير نموذجية تسمح بمقارنة للحكم على وضعية المؤسسة.

¹ صفية سميرة، "دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية"، دراسة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم المالية غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2019، ص 13، 14.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

د- التوزيع الإحصائي للنسب المستعملة: يكون توزيع النسب ملائماً في حالتين أساسيتين أولاً بالنسبة للمحلل الذي يرغب في إجراء تشخيص مالي يعتمد على قيم متوسطة كمعايير المقارنة، وثانياً بالنسبة للباحثين على إستعمالهم بهذا النوع من المعطيات في إعداد النماذج القياسية الاقتصادية.

3- محدودية استخدام النسب المالية: حيث يهدف استخدام النسب إلى تحقيق ثلاث أهداف وهي:

- تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة، حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم صحتها اعتماداً على معطيات وبيانات تاريخية.
 - كما تستخدم من طرف المؤسسة لتقدير ملائمة المؤسسات عند التمويل من الخارج.
 - تستخدم لمقارنة طرف تسيير المقاولات وإعداد المخطط الإستراتيجي.
- 4- صعوبة التشخيص المالي في مؤسسة اقتصادية في حالة النمو:

للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم بإجراء التشخيص في عدة مستويات تجارية، إنتاجية مالية، ... إلخ، متبوعاً بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج بإقتراحات وتوصيات إلى إستعمال معطيات حول المؤسسة دون علم بصعوباتها يمكن أن يؤدي بالمحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبياً، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة إضطرابات في درجة سيولتها، وبالتالي التأثير على مجموعة متغيراتها المالية، وعليه فإن تحليل ظاهرة النمو في المؤسسة يتطلب مقارنة هذه الأخيرة بتمثيلها في حالة النمو، وبذلك تتجنب تغيير ضعف السيولة بسوء تسيير الإستدانة أو صعوبة في تسيير الأنشطة، وقياس على ذلك فإن العديد من المتغيرات ستتأثر بنمو المؤسسة كعدد العمال الإنتاجية المردودية ...

"هناك علاقة تشابه بين التحليل المالي والتشخيص المالي فالتحليل المالي هو عبارة عن تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة، أما التشخيص المالي هو عملية التحليل للوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي التحليل المالي أداة من أدوات التشخيص المالي ومنه يمكن القول أن مخرجات التحليل المالي متمثلة في النسب والمؤشرات أن تعتبر مدخلات التشخيص المالي الذي بدورها يقوم بتحليل وضعية المؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف".

المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

إن التحليل المالي للمؤسسة ما وفقاً للمنهجية التقليدية، تكون نتائجه في أغلب الأحيان غير دالة بشكل واضح لواقعها المالي، بسبب إهمالها لبعض الجوانب الدراسية من جهة وعدم اهتمامها بالوضع الاقتصادي بشكل عام من معدلات الفائدة السائدة ومعدل التضخم من الجهة أخرى، خاصة وأن هذه الأخيرة ستؤثر لا محالة على عملية التقييم العادل لأسهمها، وهذا الأمر عجل بالبحث عن مجموعة الأدوات الحديثة التي من شأنها أن تضع علاقة تكاملية ووظيفية بين التحليل الكمي والنوعي بطابعهما الحديث، بحيث تكون مراعية لظروف السوق والوضع الاقتصادي بشكل عام.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية والرياضية

1- الأساليب الإحصائية: أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العامل الرئيسي في التحليل المالي الحديث لتقييم أداء المؤسسة وتنبؤ مستقبلها المالي. يستخدم المحللون الماليون هذا النوع من الدراسات بسبب سهولة تطبيقه ونتائجه الواقعية، حيث يمكن أن ينبئ بإمكانية وقوع المؤسسة في العجز المالي أو تراجع أرباحها نتيجة لظروف معينة. كما يتميز هذا المنهج بديناميكيته وسرعته في التحليل، خاصة مع توفر البرامج الإلكترونية اللازمة لذلك.

1-1-1- طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس:

- طريقة سنة الأساس تعتمد على استخدام الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات على مدى عدة سنوات، بهدف فهم وتوضيح العلاقات بين مؤشرات معينة. يتم اختيار سنة الأساس من بين هذه السلاسل الزمنية ومقارنة البيانات بها. لكن يجب اختيار سنة الأساس بعناية وفقاً لمعايير دقيقة وموضوعية لضمان أن عملية المقارنة تكون موضوعية وصحيحة. أما رفع القياس، فيشير إلى رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه لإظهار التغيير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة.¹

يذكر أنه عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقاً للأرقام القياسية فيسمى بأسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وينبغي أن لا تتجاوز سلسلة التضخم الاقتصادي التي ضربت غالبية دول العالم، والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يكون الفرق كبيراً عندما تجري عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات ومن ثم فإن عملية التحليل المالي ستكون بدون جدوى.²

ويمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100 وتحسب العلاقة كالآتي:

$$\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} / \text{قيمة العنصر في سنة الأساس} * 100$$

- 1-1-1- إجراءات إتباع هذه الطريقة: هناك بعض الإجراءات التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل وفق الأساليب الإحصائية وهي:
- لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات.
 - إعداد جدول من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات ويضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.

¹ وليد ناجي خيالي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمراك، عمان، الأردن، 2004، ص 130.

² وليد ناجي خيالي، بطمة محمد عثمان، " التحليل المالي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص 41.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

- تعتبر قيمة الأساس 100 ثم نسبة قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100.¹

1-2- تقنية التوقع بالمسح الأسي الخطي: تتم هذه العملية وفقاً لثلاث مراحل أساسية:²

المرحلة الأولى: يتم إختيار معامل المسح (a) والذي يحسب وفقاً للطريقة التالية:

$$a=2/(n+1)$$

المرحلة الثانية: حساب المضاعف الأول والثاني وفقاً للمعادلتين الآتيتين:

$$S_t = ay_{(1-1)} + (1-a) y$$

$$S_t = ay S_t + (1+a) S_{(1-1)}$$

المرحلة الثالثة: وضع معادلة التوقع

$$Y(t+p) = a_t + b_t p$$

$$a = 2S_t - S_t$$

$$B = a/1-a (S_t - S_t)$$

2- الأساليب الرياضية: أدخلت التطبيقات الرياضية كثير من المعارف والعلوم والتحليل المالي حال بقية المعارف والعلوم، سيما ان الرياضيات تتجزأ الحلول بأقل جهد وأسرع وقت، وهذا ما شجع الباحثين في التوسع باستخدام هذه الطرق خاصة إن أمكن تصوير هذه الأمور بصورة كمية، أو محاولة معرفة وجود العلاقة بين المبيعات وعدد العاملين.

يحاول المحلل المالي دراسة هذه الظواهر لمعرفة المتغير المستقل وأبها المتغير التابع، كما توجد طرق عديدة يستخدمها المحلل المالي مثل البرامج المتغيرة وغيرها من الطرق الرياضية ومن أهم هذه الطرق نجد:

2-1- طريقة الارتباط والانحدار: نظرية الارتباط والانحدار بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (X.Y) أما دراسة هذه العلاقة بالتمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل $X_i = F(x)$ فتسمى بدراسة الانحدار، أو المنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار.

¹ وليد ناجي خيالي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مرجع سابق، ص 131.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

ولدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي توجد العلاقة بين الأموال التي خصصت لدعاية لبضاعة معينة و مقدار البضاعة المباعة او الربح الذي يحقق نتيجة الدعاية، ويمكن استخدام معادلة الانحدار لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية، يذكر أنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل والدراسة.¹

2-2- طريقة البرمجة الخطية: البرمجة الخطية هي وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية أو نموذج ومن ثم حلها، لذا فإن البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيطي مختلف الأنشطة من اجل الحصول على نتائج مثلى، ويمكن تعريف البرمجة الخطية بأنها أحد نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بالتوزيع أو التخصيص الفعال للموارد المحددة على الأنشطة المعروفة بقصد الوصول إلى الهدف المطلوب. كما يمكن اعتبارها وسيلة:

- للمساعدة في اتخاذ القرارات سيما المتعلقة بوظائف المنشأة الرئيسية.
- تحديد المزيج الأمثل من الإنتاج للحصول على أكبر منفعة ممكنة.
- المساعدة في التخطيط والرقابة مع الإنتاج.
- تساعد في تحديد أفضل الطرق لتوزيع المنتجات من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستخدام.
- تساعد في عملية احتساب ومن ثم السيطرة على الطاقات من اجل الوصول إلى أقل التكاليف.²
- وللبرمجة الخطية عدة طرق منها معادلة المستقيم $y=ax+b$
- حيث تعبر a عن قيمة y لما $X=0$ ، وفي حين تعبر b عن ميل الخط وهو عبارة عن التغيير y بوحدة واجدة.

2-3- الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية: وهي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها فمن لا يمكن استخدام هذه الطريقة في إعداد القوائم المالية المخططة³، فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في استخراج هذه المبيعات المتوقعة لأشهر القادمة وذلك بناء على دراسة قسم التسويق، ومن ثم إلى حساب القوائم السامالية المخططة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة

¹ قاضي دلال، سهيلة عبد الله، البياتي محمود، الإحصاء للإدرايين والإقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 129.

² قاسم صبحي مجمد، مقدمة في بحوث العمليات، الطبعة الأولى، مؤسسة ألاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1996، ص 14 ص 16.

³ توفيق مجمد الشريف، إعداد القوائم المالية المخططة "المتنبئ لها"، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006 ص4

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

التدفقات النقدية) بناء على ذلك أصبحت هذه الطرق بسيطة وذلك باستخدام بعض البرمجيات، هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية والرقابية.

المصفوفات الخطية والموجهة: تستخدم هذه الطريقة لحل المعادلات ذات المجاهل المتعددة والمعقدة في المؤسسات الإنتاجية التي تنتم بالحجم الكبير، أو حل المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معيناً، لذا لا تبتعد هذه الطريقة إلا عند الضرورة، خاصة وأنها تتميز بالتعدد وتحتاج إلى برامج معلوماتية خاصة من أجل تحليل بيانات أكثر دقة.¹

2-4- النـسب الرياضـية الخاصـة بتحليل الأصول والخصوم وتقييم الأسهم:

2-4-1- النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم:

يمكن استعمال بعض النسب الرياضية لتحليل الأصول والخصوم في المؤسسات، بالإضافة إلى تقييم أدائها المالي، حيث تحسب وفقاً للعلاقات الرياضية الآتية:

العائد على الأصول (R.O.A): وهو مقياس تحليل لفعالية الأصول واستخداماتها في أنشطة المؤسسة:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح الإجمالي للأصول.}$$

العائد على حقوق المساهمين (R.O.E): وهو مقياس مهم جداً حيث يوضح عائد الربح على المبالغ المستثمرة.

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي حقوق المساهمين.}$$

العائد على الاستثمار (R.O.I): وهو مقياس يوضح إجمالي الاستثمار للمؤسسة في الموجودات المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الالتزامات المتداولة.}$$

رأس المال العامل (W.C): وهو مقياس يوضح إجمالي الاستثمار للمؤسسة في الموجودات المتداولة .

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

معدل دوران الأصول: وهو مقياس يوضح مدى قدرة إدارة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول لديها في تحقيق أرباح المؤسسة.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات (الإيرادات) / إجمالي الأصول.}$$

نسب تقييم الأسهم: تعتبر هذه النسب منطلق جميع المحللين الأساسيين نحو تحليل وتقييم أسهم المؤسسات. ربحية السهم (E.P.S): وهو عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي ربح المؤسسة.

$$\text{ربحية السهم} = \text{صافي الربح} / \text{عدد الأسهم المصدرة.}$$

الربحية الموزعة (D.P.S): هو نصيب السهم الواحد من صافي الربح في المؤسسة.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سبق ذكره، ص: 139.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الربحية الموزعة = صافي الربح القابل للتوزيع / عدد الأسهم.

سعر السوق إلى ربحية أو مكرر الأرباح (P.E): هو عبارة عن عدد المرات أو الأعوام التي يتم بعدها استرداد قيمة الاستثمار في سهم وكلما قل مكرر الأرباح كلما كان السهم مغري للشراء والاستثمار.

سلم سوق إلى الربحية = السعر السوقي للسهم / ربحية السهم.

- القيمة الدفترية للسهم (B.V): القيمة الدفترية للسهم عبارة عن حصة السهم الواحد في حال تصفية الشركة.

القيمة الدفترية للسهم = إجمالي حقوق المساهمين / عدد الأسهم المصدرة.

- القيمة العادلة للسهم (Fair.V): هي القيمة التي تعبر عن السعر المستقبلي للسهم بناء على السعر السوقي، وهي أهم ما يهدف إليه التحليل الأساسي.¹

القيمة العادلة للسهم = إجمالي الأصول / عدد الأسهم المصدرة

سنتطرق إلى هذه النسب بالتحصيل في الفرع الآتي الخاص بسبب السوق.

الفرع الثاني: نسب السوق

تطلق على نسب السوق اسم "نسب الأسهم"، حيث تكتسي أهمية كبيرة لحاملي الأسهم، والمستثمرين فيها، ولمحلي الأوراق المالية، ولبنوك الاستثمار، وحتى المقرضين. تُعتبر هذه النسب مهمة لإدارة المؤسسة من أجل تحليل بياناتها المالية وقياس أدائها باستخدام أسعار أسهمها العادية في السوق. يهدف الإدارة التمويلية إلى تعظيم ثروة المساهمين من خلال تحقيق أعلى قيمة سوقية ممكنة للسهم.²

تستخدم هذه المؤشرات في تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات نظراً لعدم كشف الكشوف المالية عن القيمة السوقية للمؤسسة. وفي ظل فرضية كفاءة السوق، تعتمد هذه المؤشرات بشكل أساسي على المعلومات المتاحة حول نسب السيولة والهامش الربحي والربحية. تهدف هذه المعلومات إلى قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أعلى قيمة سوقية ممكنة للسهم، وفي النهاية، يُعتبر سعر السهم الحالي يعكس القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة وفقاً لفرضية كفاءة السوق. من بين أهم هذه النسب نجد:

1- القيمة السوقية للعائد: وتسمى هذه النسبة بمضاعف السعر، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها المؤسسة من السهم الواحد، حيث يمكن تفسيرها على أنها عبارة عن مجموعة عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء وهي نسبة مالية تستخدم في التحليل والتقييم، فإذا كانت نسبة القيمة السوقية على العائد مرتفعة فإن

¹ محمود أسعد، مقال حول الهامة لتقييم أسهم الشركات، منتدى خبراء الأسهم الأردنية،

² رستميا أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 147 ص 149.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل واحدة من الدخل، وكننتيجة لذلك سترتفع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة له.

القيمة السوقية لعائد (مضاعف اسعر) = القيمة السوقية للسهم / حصة السهم صافي الربح.
وبناء على التغيرات بعض المحللين في مقارنة النسبة السابقة مع أسعار الفائدة المطروحة تم الخروج بالنتائج التالية:

النسبة غير معرفة: عادة ما ترمز إلى نسبة القيمة السوقية إلى العائد للمؤسسات مع خسائر أي تحقيق عوائد سلبية، بانها غير معروفة.

0 > النسبة ≥ 5: قد تكون القيمة السوقية للأسهم منخفضة نتيجة للعوامل مختلفة كالأزمة المالية، عوامل السيولة أو أن المؤسسة قد استفادت من عملية بيع بعض الأصول، أو حققت أرباح غير متكررة.

5 > النسبة ≥ 10: بالنسبة إلى هذه القيمة تعتبر المؤسسات أن السعر السوقي للسهم هو قيمة عادلة.

11 > النسبة ≥ 17: القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة مرتفعة، قد يتوقع المستثمرون زيادة في العائدات المستقبلية.

النسبة < 17: القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة مرتفعة جدا نتيجة عمليات المضاربة أو محدودية الأسهم المتداولة في السوق.¹

بشكل عام، ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى العائد يشير إلى توقع المستثمرين لزيادة في نمو الأرباح في المستقبل مقارنة بالمؤسسات ذات النسبة المنخفضة. ومع ذلك، فإن هذه النسبة عادةً ما تكون أكثر فائدة للمقارنة بين مؤسسات في نفس الصناعة، حيث تعتبر مؤشراً للسوق بشكل عام مع إظهار التباين الذي قد يحدث داخل المؤسسة نفسها. ومع ذلك، لا يكون استخدام هذه النسبة مفيداً للمستثمرين كأساس للمقارنة بين قطاعات مختلفة، حيث يوجد العديد من آفاق النمو المختلفة في كل صناعة. كما أن السمة الرئيسية لسوق الأسهم تتجه نحو المستقبل وتوقعات التنبؤ.

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد تعتبر إيجابية، حيث يُفترض أن ارتفاع القيمة السوقية للسهم يعكس النمو المستقبلي المتوقع في عائدات تلك المؤسسة. يمكن معرفة ذلك من خلال ربط هذه النسبة مع معدل النمو المتوقع، وذلك بحساب القيمة السوقية إلى العائد بالتزامن مع معدل النمو. تُحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية:

1-1- القيمة السوقية للعائد مع النمو:

القيمة السوقية للعائد مع نمو = نسبة القيمة السوقية للعائد / معدل النمو السنوي المتوقع * صافي الربح.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فالج المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص.146.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

تأخذ القيمة التالية:

-النسبة < 1: يمكن خلالها إعتبار القيمة السوقية للسهم مرتفعة، بالرغم من النمو المتوقع في الأرباح.
-النسبة = > 1: بالنسبة للعديد من المؤسسات تعتبر القيمة للسهم عادلة، قياساً مع معدل النمو المتوقع في الأرباح.

-النسبة > 0.5: القيمة السوقية للأسهم منخفضة، حيث يتوقع زيادة كبيرة في قيمة السهم إذا تحقق العائد المتوقع من الأرباح.

نتائجها تحدد وتفسر وفقاً للمالي:

- إذا كان معدل النمو السنوي المتوقع في صافي أرباح المؤسسة للسنة المالية القادمة يبلغ 15%، وكانت القيمة السوقية مساوية لـ 0.55 (8.25 / 15).

كلما كان السعر السوقي أقل، كان أكثر جاذبية للمستثمر الذي يدفع أقل مقابل كل وحدة من نمو الأرباح. من الضروري معرفة أن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو تصبح أقل فائدة في قياس مدى جاذبية الأسعار للمؤسسات الكبيرة ذات النمو التعتري والمنخفض نسبياً، على الرغم من توزيعها لعوائد سنوية. بالنسبة لعدم مراعاة معدلات التضخم، المؤسسات ذات معدل نمو مساوي لمعدل التضخم لا تنمو في القيمة الحقيقية لها، وتخضع النسبة السابقة لمعدل نمو تقديري يمكن أن يتأثر بعدد من العوامل مثل ظروف السوق والأزمات الاقتصادية والسياسية، لذا من الأفضل حساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع توزيعات سهم الشركة لأرباحها النقدية بشكل مستمر¹.

1-2- القيمة السوقية للعائد مع النمو وريع السهم: تكمن أهمية هذه النسبة في:

القيمة السوقية للعائد مع نمو ريع السهم = نسبة القيمة السوقية للعائد / معدل النمو السنوي المتوقع * (صافي الربح + ريع السهم)

ريع السهم يساعد في تحديد قدرة المؤسسة في توليد ما يكفي من التدفقات النقدية وغيرها من تقديم عوائد مرتفعة نسبية بالإضافة إلى احتمالات النمو.

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد والقيمة السوقية إلى العائد مع نمو، تأخذها إدارة المؤسسة التي تنشط خاصة في قطاع صناعي بعين الإعتبار، بحيث يفترض أن الإدارة في المقام الأول تمصل مصالح المساهمين، من أجل زيادة سعر السهم.

سعر السهم يمكن أن يرتفع بطريقتين أساسيتين:

الطريقة الأولى: إما من خلال الأرباح وتوزيع العائدات بحيث ترتفع باستمرار مع مرور الوقت.

¹ <http://www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=6627> le 10/05/2024 à 18.47.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الطريقة الثانية: أو من خلال التهرب الضريبي، وذلك بتضخيم تكاليف العائدات بإتباع سياسات محاسبية مختلفة بهدف إعطاء المؤشرات نتيجة تدل على أن الشركة لديها القدرة على تحقيق نمو في الأرباح بصفة مستمرة.¹

2- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: النسبة القيمة السوقية إلى حقوق المساهمين تُستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية. تعتمد في حسابها على الأصول الملموسة التي تعبر عن القيمة التسويقية للمؤسسة، وتُستخدم للإشارة إلى عدم وجود مبالغة في تقييم سعر السهم. توفر هذه النسبة تقديراً تقريبياً للقيمة التسويقية لموجودات المؤسسة بعد سداد جميع إلتزاماتها. النسبة المنخفضة قد تشير إلى وجود خطأ جوهري في تقييم المؤسسة، ويجب مراعاة الاختلافات بين القطاعات الصناعية أو التجارية أو الخدمائية.

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للأسهم / (مجموع الأصول الملموسة - مجموع المطالب)

3- نسبة ربح السهم تُقصد بالعائد النقدي الذي يتلقاه حامل السهم مقابل القيمة السوقية له. تُعتبر هذه النسبة وسيلة لقياس حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل وحدة من سعر السهم. يعتبر الاستثمار في سوق الأوراق المالية من بين الطرق الأكثر مخاطرة، ولذلك يجب على المستثمرين البحث عن تأمين التدفقات النقدية من خلال الاستثمار في الأسهم التي تتمتع بعوائد نقدية عالية نسبياً ومستقرة عادةً. هذه العوائد غالباً ما تكون معادلة بسعر الفائدة المصرفية على الودائع مع إضافة عائد المخاطرة ومعدل التضخم. ومع ذلك، يجب أن يكون المستثمرون على علم بأنهم غالباً لا ينظرون بإيجابية للمؤسسات التي تقدم توزيعات نقدية مبالغ فيها، لأن هذا يعني عدم وجود خطط استثمارية لتوظيف تلك السيولة في تحسين الأداء.

$$\text{ربح السهم} = (\text{حصّة السهم من الأرباح النقدية الموزعة} / \text{القيمة السوقية للسهم}) * 100$$

4- نسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي : تكتسي أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح المؤسسة، حيث تعتمد بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، والذي يعتبر مؤشراً رئيسياً لتحديد جودة الأرباح. تُعتبر هذه النسبة وسيلة لدى المؤسسة تساعد على النمو وتوسيع الأرباح، إذ يعكس التدفق النقدي التشغيلي قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد النقدية الإيجابية من أنشطتها التشغيلية، مما يعزز قدرتها على النمو وتحقيق المزيد من الأرباح.

تتمحور أهمية هذه النسبة في إمكانية إحتواء القوائم المالية للمؤسسة على أرباح وخسائر غير مسجلة، وكذا أرباح وخسائر إعادة التقييم، والتي تؤثر على صافي ربح المؤسسة، في حين يتم استثناء

¹ James R_ hitchner, financial valuation work book, John Wiley & Sons, 2006, P:231.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الأرباح والخسائر غير المسجلة عند احتساب التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية للمؤسسة، التي تأسست لأجلها وبالتالي إعطاء صورة أو وضع للمستثمر من أجل اتخاذ القرار الاستثماري.

عادةً ما يتم مقارنة هذه النسبة بنسبة القيمة السوقية إلى العائد، وذلك لإعطاء صورة أفضل للمستثمر عن الوضع المالي للمؤسسات من حيث جودة أرباحها، حيث يُعتبر وجود فارق كبير بين هاتين النسبتين مؤشرًا لتنبه المستثمر إلى أهمية التركيز على رقم صافي الأرباح ودراسة مكوناته والتأكد من جودة الأرباح قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

لتبیین المستثمر أهمية التركيز على اصافي الأرباح ودراسة مكوناته وتأكد من جودة الأرباح قبل إتخاذ أي قرار استثماري.¹

$$\text{القيمة السوقية إلى التدفق النقدي} = (\text{القيمة السوقية للسهم} / \text{حصة السهم من التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية}) * 100.$$

5- نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم: تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأس مالية نتيجة استمرار ارتفاع السعر السوقي خلال الفترة المالية، أو المكاسب النقدية خلال نتيجة الأرباح النقدية الموزعة.

$$\text{عائد الإحتفاظ بالسهم} = (\text{القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة} - \text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة} \times \text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}) / \text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة}.$$

كما يمكن استخدام المعادلة ذاتها في احتساب العائد على الاستثمار في السهم، وذلك بهدف تحديد المردود الذي يحققه المستثمر من عملية توظيف أمواله في أسهم المؤسسة، وفي هذه الحالة يتم استبدال القيمة السوقية للسهم في بداية ونهاية الفترة بسعر بيع وشراء السهم.²

$$\text{العائد على الاستثمار للسهم} = (\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}) + \text{حصة السهم من الأرباح الموزعة} / \text{سعر شراء السهم}.$$

المطلب الثاني: التحليل المالي النوعي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

ينتهج المحللون الماليون حالياً منهجا جديدا في دراسة الحالة المالية للمؤسسات يختلف عن المنهج التقليدي للتحليل المالي النوعي، حيث تحدد كل من نوع وطبيعة الأساليب الحسابية المتبعة في أعداد تك البيانات.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص.70:

² فهمي مصطفى الشيخ، نفس المرجع السابق، ص-ص.74-72:

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الفرع الأول: ماهية التحليل النوعي الحديث

1- مفهوم التحليل النوعي الحديث: تعتبر هذه المعايير ذاتية ومتنوعة، مما يجعل من السهل قياسها وتقييمها باستمرار. تشمل هذه المعايير عدة عناصر مثل خبرة الإدارة ومستوى تفويض السلطة، وحالة المباني والآلات ومدى تكنولوجيتها وتناسبها مع المعروض في السوق. كما تشمل أيضًا مستوى استخدام المؤسسة للموازنات السنوية وقدرتها على التسديد الملائم. يعد تحليل هذه المعايير جزءًا أساسيًا من عمليات التقييم واتخاذ القرارات الاستراتيجية لدى المؤسسة.¹

التحليل المالي الأساسي لم يعد مقتصرًا على الجوانب الكمية فقط، بل امتد إلى تقييم نوعية السياسات والبادئ والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية. فقد أصبح من الضروري تحليل الأرقام المالية بشكل شمولي، حيث يتضمن التحليل النوعي الحديث فحص مختلف جوانب أداء المؤسسة بما في ذلك ربحيتها ومركزها المالي.

وفقًا للمنهج النوعي الحديث، لم يعد ربح المؤسسة يقتصر على الأرباح المبينة في القوائم المالية كمؤشر نهائي لأدائها الصحيح. بل أصبح المحلل المالي يولي اهتمامًا أكبر بمجموعة متنوعة من العوامل التي تشير إلى صحة أداء المؤسسة واستدامتها. يعتبر التحليل النوعي الحديث استيعابًا لعوامل أخرى تعطي للأرقام المالية معانًا أعمق وتفسيرًا أكثر دقة.

بالتالي، يتطلب التحليل المالي النوعي الحديث النظر في مجموعة من العوامل السياقية والتنظيمية التي تؤثر على أداء المؤسسة، مما يساعد في فهم أكبر للتحديات والفرص التي تواجهها ويسهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة.²

يتطلب المنهج النوعي في التحليل المالي من المحلل المالي القيام بدراسة انتقادية شاملة لبيانات الشركة، وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تساعد في فهم معاني هذه البيانات، ومن أهم هذه الأسئلة:

- هل تتسم أرباح الشركة بالاستمرارية، أم أنها تحققت بشكل مؤقت أو عرضي؟
- ما هو الاتجاه العام للربح الصافي الدفترى؟ هل يظهر استقرارًا أم يتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض؟
- هل تلتزم الشركة بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها؟
- في حالة التزام الشركة بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها، هل تتبع إدارتها سياسات متحفظة أم متشددة في مجالات مثل تحديد المصروفات أو تقييم المخزون؟

¹ حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 135.

² 1 Richard, Christelle, Robert, article accepté de contribution à l'analyse de la qualité, Paris, 2002, P: 6.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

- من جانب المركز المالي، يجب على المحلل المالي التحقق من أن الأرقام التي تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة تعكس بشكل دقيق وصحيح وضعيتها المالية، ويجب توفير عناصر تعطي للأرقام المالية معانيها الصحيحة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية بشكل مقنع:
- هل تعكس الأرقام التي تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة بدقة وصحة موجوداتها ومطالبها وحقوق مساهميتها، أم أنها مجرد بيانات تاريخية لا معنى لها؟
- ما هي المخاطر المحيطة بموجودات المؤسسة، وهل هي في حدود مقبولة أم تتجاوز المستوى القبول لهذه المخاطر؟
- ما مدى معقولية السياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة المؤسسة في تقييم الموجودات والمطالبات؟
- هل تلتزم إدارة المؤسسة بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها بضرورة؟
- هل أن المخصصات والاحتياطات التي تترتب عن تقييم العمومية للمؤسسة هي أو أكثر مما يتوجب عملة¹؟

2- أهمية التحليل المالي النوعي الحديث:

- تحظى التحليل المالي النوعي الحديث بأهمية كبيرة نظرًا للدور الكبير الذي يلعبه في فهم الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسات. ومن بين أهمية هذا النوع من التحليل:
- 1-2- **تحديد درجة الاستقرار في الأداء** : يساعد التحليل المالي النوعي في تقدير مدى استقرار المؤسسة في أدائها داخل القطاع الذي تنتمي إليه، مما يساهم في تقدير مستقبلها المالي.
 - 2-2- **تحديد السياسات الإدارية** : يوضح التحليل المالي النوعي السياسات الإدارية المتبعة من قبل إدارة المؤسسة، مما يساعد في فهم طبيعة القرارات المتخذة وتأثيرها على الأداء المالي.
 - 2-3- **تفسير النتائج المالية** : يساعد التحليل النوعي في تفسير مختلف النتائج المحصلة من التحليل الكمي للبيانات المالية، مما يسهل فهم الوضع المالي الفعلي للمؤسسة.
 - 2-4- **إبراز نوعية الأرباح** : يساعد في تحديد نوعية الأرباح المحققة وطبيعتها، سواء كانت مستمرة أو مؤقتة، وهذا يساعد في فهم استدامة الأرباح.
 - 2-5- **تحديد درجة الخطر** : يمكن للتحليل المالي النوعي تحديد درجة الخطر المحيطة بأصول المؤسسة ودرجة سيولتها، مما يساهم في تقدير مستوى المخاطر المالية.
 - 2-6- **تقدير القيمة العادلة للاستثمارات** : يساعد في تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المؤسسة ونوعية نشاطاتها، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والتماني، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 413-411

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

7-2- تحديد مدى احترام المعايير المحاسبية : يساعد في تحديد ما إذا كانت الشركة تلتزم بالمعايير المحاسبية المتفق عليها أم لا، وهذا يساعد في تقدير مدى موثوقية البيانات المالية.

8-2- تقدير المستوى التكنولوجي : يمكن للتحليل المالي النوعي تقدير مستوى التكنولوجيا للمؤسسة وقدرتها على مواكبة التقدم في هذا المجال، مما يساهم في تقدير قدرتها على الابتكار والتطوير.¹

الفرع الثاني: معايير التحليل المالي الحديث: يتشكل التحليل النوعي الحثيث من عدة معايير أساسية تتمحور حول:

1- كفاءة الإدارة: هي تلك الإدارة التي تهدف إلى حسن استخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق الهدف المنشود، حيث أصبح موضوع كفاءة الغدرة يحظى باهتمام كفاءة المسيرين على مستويات مختلفة خاصة وان الإدارة الحديثة أصبحت تعتمد على المعلومة السريعة المتغيرة في جميع مراحلها، بدأ بالمعلومات المتعلقة بأذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية، وأنشطة ومنتجات المنافسين وإنهاء بالمعلومات الخاصة بالسلسلة الطويلة لعملية الغنتاج وكل حلقة من هذه السلسلة تتنوع احتياجاتها من المعلومة بأفرعها المختلفة، ما بين نظم التحكم الآلي في الآلات وخطوط الإنتاج، والتحكم في سرعة الإنتاج واختيار المقاييس، وتنسيق وضبط عمليات الإنتاج وضبط النوعية وتنفيذ التصميم بنظم تتداخل فيها مع الآلات، وبعد ذلك نضع معلومات البيع والتسويق والمخازن والعمليات المالية والإدارية المختلفة، هذه المعلومات في حصة استغلالها بطريقة جيدة ستؤدي حتما إلى تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع كميات المنتج ومضاعفة مستوى جودة السلعة، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، كما يمكن تفويض السلطة إلى شخص آخر من داخل التنظيم من أجل توسيع نطاق التسيير.²

2- نوعية التكنولوجيا المستخدمة: إذا رجعنا إلى مختلف التعاريف نجد من يعرف التكنولوجيا بأنها "فرع من المعرفة يتعامل مع العلم والهندسة، أو تطبيقاتها في المجال الصناعي، فهي تطبيق للعلم".³ ويضيف Francois rosso أن التكنولوجيا "مجموعة من العناصر تمزج فيما بينها وهذه العناصر هي: تدوين القوانين، الشرح، التركيب والإقترح، التكنولوجيا تتجلى كوسيلة لرفع إنتاجية العمل ووضع موارد العلم في خدمة التقدم وترقية الإنسان".⁴

¹ Birnard adams, article accepté pour l'analyse de qualité, Paris, 2010, P : 21.

<http://www.raigarb.com/vb/showthread.php?t=193> le 11/05/2024 à 7 :58.

² خيرى علي الجزيري، مقدمة في المبادئ الإدارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002، ص ص: 241-242.

³ عبد الحميد بهجت فايد، إدارة الإنتاج مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1997، ص 80:

⁴ 1 www.loginet.com/cno/cno31.htm, le 11/05/2024 à 8 :25.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

وهناك من يعرفها بأنها "هي الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى اللواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية، وذلك يهدف إلى التوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع.¹

وتعرف التكنولوجيا كذلك على أنها "مجموعة من التقنيات المتسلسلة للإنتاج بطريقة آلية ومتطورة".² وهذه التعاريف تؤكد الآلي:

2-1- مفهوم الجهد المنظم الرامي: وهذا يعني أن التعامل مع التكنولوجيا ينبغي أن يقع في إطار الجهود المنظمة وليس من خلال جهود متناثرة متفرقة، وذلك يعني أن تكون هناك إستراتيجية تكنولوجية لها خططها وبرامجها وأجهزتها المسؤولة، تقدر الأولويات وتضع برامج التنفيذ بناء على دراسات مستفيضة عن ظروف الواقع البيئي والأهداف المراد تحقيقها.

2-2- إستخدام نتائج البحث العلمي: فالتكنولوجيا هي الحلقة الوسيطة بين البحث العلمي وبين الصناعة، وهذا يؤكد أن المنتجات المختلفة الجديدة ليست تكنولوجيا وإنما هي نتائج التكنولوجيا، فالتكنولوجيا هي وضع العلوم، التقنيات والقواعد الأساسية التي تدخل في تصميم المنتج وطرق إنتاجه وطرق التصميم وأنظمة المعلومات في الشركة.

وكما هو معلوم تتفاوت نسبة التكنولوجيا المتطورة المتقدمة من مؤسسة إلى أخرى والتي تعمل داخل نفس القطاع هذا سؤثر على قدرتها في المنافسة سواء بالإيجاب أو بالسلب.³

3- نوعية المباني والآلات وعلاقتها بالتكنولوجيا: تعدد المباني والآلات واحدة من المعايير النوعية، خاصة وأن هذه الأجهزة ترتبط بما هو معروض في السوق، كون مستوى التكنولوجيا وتطورها تتطلب عملية التغيير في الآلات من أجل تحقيق إنتاج أكبر، ولا يحصل هذا التغيير التكنولوجي إلا لدى المؤسسات التي تستطيع الإبتكار والتكنولوجي أو تكون قادرة على جلبها رغم ثمنها الباهض، ولكن تطبيق أساليب التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج لا يعد الوسيلة الوحيدة للتقدم التكنولوجي، ذلك أن هذا الأخير يمكن أن يتمثل في شكل درجات التقدم العالية من الكفاءة الإنتاجية، كما يمكن أن يتولد من تطبيق الأساليب الإنتاجية القائمة بشكل أكثر فعالية، وسوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الأساليب الفنية للإنتاج، وإن الدافع الكبير لتبني التكنولوجيات الجديدة هو دون شك زيادة ربحية، ذلك أن كل إبتكار تكنولوجي أو حصول على إبتكار تكنولوجي لابد أن يسفر عن تأثير مرغوب (عائد إقتصادي) لينعكس ذلك على تكثيف القوة التنافسية للمؤسسة في السوق.⁴

¹ جمال أبو شنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع من البداية إلى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص: 81.

² محمد مسن، التدبير الاقتصادي للمؤسسات، منشورات الساحل، الجزائر، 2001، ص: 83.

³ عبد الحميد بهجت فايد، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

⁴ حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

ثم إنه في حالة المؤسسات غير المتطورة يناسبها ما يسمى بالتحديث التكنولوجي دون سعي في مجال التغيير التكنولوجي، ويقصد بالتحديث التكنولوجي "استبدال أمدخلات العملية الإنتاجية التي أصبحت ذات كفاءة منخفضة بأخرى حديثة تزيد من فعالية العملية الإنتاجية في تحقيق أهداف الإنتاج.¹

4- **نوعية الإتصال داخل وخارج المؤسسة:** هناك عدة تعاريف تلخص دور الاتصال داخل المؤسسة ومدى تطوره في الحصول على معلومات بالسرعة المطلوبة وبتكلفة تقترب من الصفر حيث نجد المفاهيم التالية:

- "العملية التي تدخل بها الرسالة من مصدر معين إلى مستقبل واحد أو أكثر بهدف تغيير السلوك."²
- ظاهرة إجتماعية حركية، تؤثر وتتأثر بمكونات السلوك الفردي والعوامل المؤثرة على طرفي عملية الاتصال المتمثلة على نقل وتبادل المعلومات والأفكار، المعاني المختلفة، وتفهمها، بإستخدام لغة مفهومة للطرفين من خلال قنوات معينة."³
- "الإتصال هو وسيلة من جانب واحد لرسائل موجهة بغرض تحقيق تغيير في رأي العادة أو السلوك المستقبل."⁴
- مما سبق نلاحظ ان نوعية الغتصال تحدد بيعة ونوعية التنظيم الإداري، حيث يقصد به مختلف الوسائل التي تستخدمها إدارة المؤسسة، من المديرين والأفراد العاملين بها لتوفير المعلومات لباقي الأطراف الأخرى.⁵

5- **إستخدام الشركة للموازنات السنوية:** إن إستخدام الشركة لنظام الموازنات المختلفة والنقدية، مختلف المعطيات تجمع لقياس مدى صحة الأداء في المؤسسة، حيث تتكمن الإدارة من معرفة سير الأداء فيها، كما يستفيد من هذه البيانات غير المنسوبة للمؤسسة كالمستثمرين الذين يرغبون في الإستثمار في أسهم المؤسسة ورجال المصارف الذين ينظرون في إمكانية منح المؤسسة بعض الديون والعاملين بالأجهزة الرقابية الحكومية الذين يتابعون تنفيذ القواعد واللوائح والإجراءات والقوانين بالمؤسسة والعملاء الذي يقبلون على منتجاتها، فهي ملخص عن الأنشطة والعمليات الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية لذلك تتطلب الهيئات الرقابية الحد الأدنى من المعلومات يجب توافره في هذه الميزانيات لتساعد في عملية التنسيق والمقارنة والتقييم وذلك لقيمة وتوقيت ودرجة الخطر المرتبطة بالتدفقات النقدية الداخلية والخارجة من المؤسسة، فمراجع الحسابات

¹ NEHL R, philosophy of Modernization, M Ac Millen, New-York, 1976, P: 17.

² عبدا لغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995، ص: 369.

³ سعيديس عامر، التصالت الإدارية والمدخل السلوكي لها، وايد سرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، 2000، ص30.

⁴ HENERI MAHE de BOISLANDELLE, dictionnaire de gestion, económica-édition, 1998, Paris, France, P: 67.

⁵ أحمد ماهر، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 365.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

الخارجي يستخدم معلومات هذه الميزانيات لتقديم التقارير المطلوبة في هذا المجال، كما تساعد بيانات الموازنات السنوية المختلفة في الاستفادة من معلومات لإتخاذ القرارات، وهي ذاتها تظهر نتائج قرارات الإدارة المالية داخل الشركة.¹

6- **القدرة على التسديد:** يعد مستوى السيولة في المؤسسة وقدرتها على تسديد إلتزاماتها دا أهمية قوصى وإرتباطا طبييرا بالجانب المالي في الشركة، ويتحدد حجم السسولة بمقدار ما تملكه الإدارة من موججات متداولة، والتي تشمل مكونات النقد والإستثمار المؤقتة والحسابات المدينة والمخزون السلعي بمكوناته، وهي كلها ترتبط بالدورة التشغيلية وبالرفع التشغيلي ودرجة الرفع التشغيلي².

ذلك أن الزيادة في السيولة أكبر من الحاجة المقررة لها آثار سلبية، ونفس الشيء بالنسبة للنقص الذي من شأنه أن يوقع المؤسسة في خطر أكبر³، وهو ينجم عن عدم حصولها على مستحققاتها بصورة دورية منتظمة، أو ما قيامها بتمويل شراء أو تجديد الموجودات الثابتة، كما يحصل النقص بفعل تحمل المؤسسة لخسائر ممتالية، أو قصور رأسمالها المتاح عن القيام بالنشاط أو توسع فيه⁴.

7- **نوعية أرباح الشركة:** يهدف هذا النوع من التحليل إلى التحقق من أن الرفع الدفترى لصافي الريح الظاهري في قائمة الدخل يعطي صورة صادقة وعادلة عن النتيجة السنوية لأعمال المؤسسة، وأن هذه النتيجة ليست مؤقتة أو طارئة بل يتوقع لها أن تستمر لتمكن المؤسسة من تحقيق معدلات نمو معقولة و ارتفاع في القيمة السوقية لأسهمها على مدار الدورات القادمة.

وفقاً لهذا المنهج النوعي في تحليل نوعية أرباح المؤسسة، يُصف هذا النوع من الأجهزة بأنها ذات جودة عالية أو نوعية عالية، عندما يقتنع المحلل المالي بأن المبادئ والأساليب المعتمدة في إثبات وقياس عناصر إيرادات المؤسسة ومصروفاتها من النوع الصارم. وبالعكس من ذلك، يتم وصف أرباح المؤسسة بأن جودتها ونوعيتها منخفضة عندما يظهر للمحلل المالي أن المبادئ والأساليب المعتمدة في إثبات وقياس عناصر إيرادات المؤسسة ومصروفاتها من النوع الغير صارم.⁵

مما سبق نستخلص أن المحلل المالي يقوم بالإستعانة بمؤشرات نوعية أخرى تعطي لهذه الأرقام مصداقيتها وعمل على تفسيرها وفقاً لمنطق التحليل المالي الحديث، مبينا في ذلك مدى إستمرارية إيرادات المؤسسة مع

¹ حوري زينب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000 ص: 94.

³ أبو الفتوح فضالة، الهياكل التمويلية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994 ص: 302.

⁴ محمد علي شهاب، الأصول العلمية والتطبيقية للقرارات المالية، منشورات جامعة القاهرة، مصر، 1997 ص: 434.

⁵ محمد مطر، التجاهات الحديثة في التحليل المالي والتتنامي، مرجع سبق ذكره، ص: 414.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

توضيح طبيعة السياسات المحاسبية التي تتبعها إدارتها، أضف إلى ذلك تحديد طبيعة ونوعية أصولها ونوعية أرباحها، وذلك يهدف إلى وضع المؤسسة أمام واقعها المالي :

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي الحديثة

1- **معايير القيمة الاقتصادية المضافة¹: EVA** يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المقاييس إنتشارا، وبالرغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة EVA في الفكر اللاقتصادي الكلاسيكي (Marshall, Hamilton 1977-1872) والذان قدما شرحا للوحدات لتعظيم الثرة، وإتبرا أن الربح الوحيد الذي يقلل الربح هو تكلفة رأس المال، إلا أن الإهتمام الحالي لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة (Stan Stuart) وهي شركة إستثمارية أمريكية أسست لخدمة الإدارة المالية ولتطوير قياس الأداء وقد قامت هذه الشركة بشراء المفهوم وتسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت ما يسمى (EVA) في أواخر الثمينات من القرن الماضي .

أولا: مفهومها: تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة الشكل المطور لمفهوم الربح المتبقي، فهي تحمل أي جديد وإبداع على التسوى النظري، ذلك أنها قدمت لتستجيب لواقع المؤسسات أمام المساهمين.

وقد عرف (Stewart, Stern) مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس مال المستثمر اليت تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (CNPC).

وعموما فإن القيمة الاقتصادية يوفر مقياس جيد عن مقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة لحملة الأسهم هذا من جهة ومن جهة أخرى طريقته للتسيير كما انها طريقة للتحفيز بحيث نجدها بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين هبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل مجهود نحو مؤسساتهم، وكونها طريقة للتسيير فستجسد ذلك من خلال قدراتها على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين، حيث يمكن إستخدامها في تقييم الإستراتيجيات وتقييم المشاريع الإستثمارية ووضع أهداف الأداء التسييري.

ثانيا- حسابها: يستخدم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لتحديد القيمة التي حققتها الوحدة من أجل تحقيق أفضل قيمة لحملة الأسهم ولحساب القيمة الاقتصادية هناك خمس خطوات رئيسية:

¹ أمينة بو دوانة، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي، دراسة قياسية للفترة (2012-2015)، مجلة جزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ص ص: 85-87.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

- الإطلاع ومعاينة المالية للوحدات: وتستطيع الحصول على هذه البيانات بالإعتماد على القوائم المالية وفي أغلب الأحيان يتم اخذ البيانات المالية لسنتين لإجراء عملية القياس.
 - تحديد رأس مال المؤسسة: إن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كثيراً ما تخلل في وصف الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
 - التكلفة الوسطية المرجعية لرأس المال (CMPC): غي متوسط المرجع لتكلفة رأس المال، حيث تعرف على أنها المردودية الأدنى الواجب تحقيقها من المشروع الإستثماري والذي يسمح بتغطية معدل المردودية المفروض من قبل ممولي المؤسسة المساهمين (الأموال الخاصة) والدائنين (كلفة الإستدانة) وتعتبر تكلفة رأس المال عنصر مهم في المجال المالي، فهي المعيار الأمثل للمفاضلة بين البدائل الإستثمارية والمحدد الرئيسي لقيمة المؤسسة.
- ويتم حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال كما يلي:

$$CMPC = CKP * (KP/D + KP) CD * (1 - Tibs) * (DID + KP)$$

حيث:

CMPC = التكلفة الوسيطة المرححة لرأس المال.

CD = تكلفة الديون (الإستدانة) وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{تكلفة الإستدانة (CD) = النتيجة المالية (RF) / الإستدانة الصافية (DN).}$$

الإستدانة الصافية (DN) = الخصوم الجارية + خزينة الخصوم - التزامات مالية - خزينة الأصول.
D = الديون.

KP = الأموال الخاصة.

CKP = تكلفة الأموال الخاصة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة الأموال الخاصة (CKP) = النتيجة الصافية (RN) / الأموال الخاصة (KP).}$$

- حساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (NOPAT) يعني الربح الصافي الذي يتم تحقيقه من النشاط التشغيلي للشركة بعد خصم الضرائب. ويشمل NOPAT أرباح الشركة قبل خصم الضرائب ويستخدم لقياس الربحية الفعلية للشركة دون الاعتبار بتأثير الضرائب.

- حساب القيمة الإقتصادية المضافة EVA : هناك طريقتين لحساب القيمة الإقتصادية المضافة:

أ- الطريقة الأولى:

$$EVA = (ROI - CMPC) * CI$$

ROA = مؤشر العائد على الإستثمار.

CMPC = التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

CI = رأس مال المستثمر.

ب- الطريقة الثانية

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

$$EVA = NOPAT - (\text{cost of capital} * \text{capital})$$

NOPAT = صافي الربح بعد الضريبة.

Cost of capital = تكلفة رأس المال.

Capital = رأس المال.

2- معيار القيمة السوقية المضافة MVA: يعد معيار القيمة السوقية المضافة من المعايير الحديثة كذلك إلى جانب معيار القيمة الاقتصادية المضافة.

أولاً: تعريفها: تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية وتعطي تقييماً شاملاً لأداء المؤسسة منذ نشأتها حتى تاريخ قياس قيمتها السوقية، ويتم تقديرها من هلال الفرق بين القيمة السوقية وتالقيمة الإسمية للسهم مضروباً في عدد الأسهم وتعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين.

ثانياً: حسابها يتم حساب مؤشر أو معيار القيمة السوقية المضافة وفقاً للعلاقة الآتية:

$$MVA_t = \sum_{t=0}^n \frac{EVA_i}{(1+k)^t}$$

MVA_t = القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t.

K = تكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

الفصل الأول: دور التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من أطراف ذات علاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تحصيلية للقوائم المالية وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ قرارات.

وكذلك لتشخيص المالي وتختلف حسب الغرض وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل نظرا لاختلاف الطرق والنظم المحاسبية المستعملة لقد تطرقنا في البحث الثالث على التحليل الكمي الحديث والتحليل النوعي لأدواته الجديدة ويساعد المحللين في وضع قيمة عادلة لأسهم المؤسسات وتتم مقارنتها مع قيمتها السوقية، فإذا كانت هذه الأجهزة أثل من الأولى فعملية الاستثمار في أسهم المؤسسة ستحقق العائد وأن هذا المنهج يراعي الحالة الاقتصادية بشكل عام.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية بمؤسسة

نفضال تيارت

بعد استعراضنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والأداء المالي، والعلاقة بينهما والتطرق لبعض الدراسات السابقة، ننتقل إلى تطبيق هذه المفاهيم على مؤسسة نفطال، الرائدة في مجال تسويق وتوزيع المواد البترولية. سيساعدنا هذا الفصل على فهم كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، من خلال تحليل البيانات المالية وتقييم الأداء المالي لنفطال في ضوء التحديات الفريدة التي تواجهها، مثل تقلبات أسعار النفط وتعقيدات إدارة فروعها المتعددة. بهذا، نلقي الضوء على أهمية المعلومات المحاسبية في توجيه القرارات الاستراتيجية والإدارية، مما يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية والربحية المستدامة للمؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

من خلال هذا المبحث لابد من التعرف على كل ما يتعلق بهذه المؤسسة من تاريخها و مهامها, رأسمالها, موقعها , هيكلها التنظيمي بالإضافة الى تنظيمها وفروعها و ذكر أهدافها. سننظر في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الاول: تقديم عام لمؤسسة نפטال وحدة تيارت

يعتبر قطاع المحروقات بالجزائر القلب النابض للاقتصاد الوطني, باعتبار 98% من مداخيل الجزائر تأتي من صادراتها البترولية, كما تعد المؤسسات الوطنية العاملة في هذا القطاع محركا اساسيا للاقتصاد الوطني,

ومن بين المؤسسات الوطنية الرائدة في قطاع المحروقات نجد مؤسسة نפטال و التي تختص بتسويق و توزيع المواد البترولية، غير ان هذه المؤسسات عرفت من الناحية التاريخية تحولات عديدة الى ان اصبحت على الشكل الذي هي عليه الان و لتوضيح ذلك نقدم نبذة تاريخية عن مؤسسة نפטال.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن نشأة شركة نפטال:

سنتعرف على نشأة شركة نפטال من خلال ذكر اهم التطورات التي عرفت خلال السنوات الاتية:

1963: تأسيس شركة نפטال وفقا للمرسوم 63-491 المؤرخ 1963/12/31 و التي تمثلت في مهمتها الاساسية في تامين نقل و تسويق المحروقات ابتداء, بعدها توسيع نطاق صلاحيتها بمقتضى المرسوم رقم 66-296 في 1966/09/22 وذلك في مجال البحث, الانتاج, و تحويل المحروقات.

1980: انشاء مؤسسة وطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية (P.D.R.E) بمقتضى مرسوم 80-101 المؤرخ في 1980/04/06.

1983: ادماج الغاز البترول المميع (L.P.G) الوقود (R.B.C) شركة سوناطراك في المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية (P.D.R.E).

1984: انشاء 48 وحدة توزيع عائدات المنتجات (D.E.U) ابتداء من:

- 17 مقاطعة للوقود, زيوت التشحيم و المطاط (P.L.C)

- 14 مقاطعة لغاز البترول المميع (L.P.G)

- انشاء 4 مقاطعات للصيانة (M.E.U)

- جمع و تنظيم النشاطات العبور في اربع وحدات في الموانئ (P.E.U)

- ادماج شركة (ALRID) ضمن المؤسسة الوطنية للتكرير و توزيع المنتجات البترولية (P.D.R.E)

1987: انحلال المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية وانشائها بمقتضى المرسوم رقم 87-

189 شركتان وطنيتان هما:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفطال تيارت

ا/ نفتك: المكلفة بتكرير الموارد البترولية.

ب/ نفطال: المكلفة بتسويق و توزيع المواد البترولية.

و يرجع اصل كلمة **NAFTAL** الى:

NAFT : مصطلح عالمي يقصد به النفط.

AL: الحرفين الاوليين لكلمة الجزائر ALGERIE.

1989_2003: اعادة هيكله الشركة حسب النشاطات الفرعية التالية:

- فرع الوقود.
- فرع التجاري.
- فرع الغاز.
- فرع النشاطات الدولية.
- تطبيق نظام المحاسبة التحليلية للشركة.
- ادماج فرع شبكة بنزين ضمن الفروع المذكورة سابقا في حدود افاق 2005.

الفرع الثاني: تعريف مؤسسات نفطال (وحدة تيارت) و موقعها الجغرافي:

تفرعت وحدة تيارت من ENCC

(Entreprise Nationale de charpente et chaudronnerie : **ENCC**)

بتاريخ 1983/06/05 وبدأت أشغالها في 1984/10/15 وبما أن الولاية تتميز بشتاء بارد

تنخفض درجات ابتداء من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تقريبا وصيف حار وجاف فإن رقم

أعمالها يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة للفصلين في فصل الشتاء و ينخفض في فصل

الصيف.

1-موقعها الجغرافي:

تقع وحدة نفطال في المنطقة الصناعية زعرورة جنوب شرق ولاية تيارت على بعد 05 كلم إذ تقدر مساحتها ب 08 هكتار 4000 م منها مبنية وهي مساحة شاسعة تتلاءم مع كبر المؤسسة وتنوع نشاطها ويعتبر هذا الموقع استراتيجيا نظرا لطبيعة المنتوجات الخطرة على السكان والبيئة وعدد عمالها 160 عامل والتي تحتوي على مركزين: الأول متعدد المنتوجات والثاني مركز الملاءم ومستودع عين مناد (BR) بالسوقر و الشلالة وكذا شركة التوزيع أي المحطات الخدمانية ونقاط البيع.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

1-1- مركز متعدد المنتجات CM :

هذا المركز يهتم بكل أنواع الزيوت التي يحتاجها الزبائن، ولهذا المركز يهتم بإفراغ الشاحنات المحملة بأنواع الزيوت SUPER-PETROL-GAZOIL-ESSENCE القادمة من وحدة الإنتاج أرزيو في خزانات كبيرة قدرها حوالي 35 م³ عددها أربعة عشر صهريج (خزان) ويحتوي هذا المركز على مخزين /المخزن الأول: يتم فيه تخزين الزيوت التي تنتجها وحدة تيارت وتبلغ مساحة هذا المخزن حوالي 7000 طن شهريا.

ب/المخزن الثاني: مخصص لتخزين العجلات المطاطية والتي يتم استلامها من وحدة وهران بالحفظ وكلها مستوردة 100 %.

1-2- مركز الملء : "Centre Enfetter CE":

في هذا المركز تتم عملية ملء (تعبئة) قارورات الغاز بكل أحجامها مع العلم أن "B" هو البوتان و "P" هو البروبان.

يتم إفراغ الشاحنات القادمة من وحدة أرزيو في خزانات، غاز البوتان يفرغ في خزانات دائرية الشكل سعتها حوالي 2 م³.

غاز البروبان يفرغ في خزائين أسطوانية الشكل أفقيين ثم يتم ضخه عن طريق الأنابيب إلى مركز الملء حيث يتم تعبئته في قارورات.

وهذين المركزين يتبعان أسلوب أمني حريص جدا لتفادي وقوع حوادث الحريق، كما يوجد أيضا مركز متعدد المنتجات بدائرة فرندة مخصص بإنتاج الزيوت الاصطناعية يحتوي أيضا على مستودع مناوب لتخزين توزيع مادة "MAZOUTE" مازوت حيث تقدر استيعاب هذا المستودع لهذه المادة حوالي 1000 م²

وتقدر قدرة إنتاج هذا المركز من 12000 إلى 16000 قارورة من نوع B13 يوميا

1-3- شبكات التوزيع:

أ. بالنسبة للوقود: يوجد 42 محطة خدمية مستغلة عبر الولاية بقدرات إستعاب مختلفة منها 24 محطة ذات قدرة إستعاب كبيرة 08 محطات ذات قدرة إستعاب صغير وتوجد 03 فقط تتضمن توزيع مادة السير غاز Sirgaz، كما توجد 12 محطة خدمية على قيد التنفيذ.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

ب. بالنسبة لغاز بترول المميع GPL: حتى يلبي مركز الملء كل الاحتياطات ويغطي كل تراب الولاية تم تشكيل 03 مستودعات مناوبة لتوزيع قارورات الغاز من نوع B13. وهي مبينة كآلاتي في الجدول مع قدرة استيعابها.

الجدول (2-1): قدرة الإستعاب بالقارورة B13

المستودع المناوب	قدرة الإستعاب بالقارورة B13
فرندة	25000
السوقر	20000
آفلو	25000

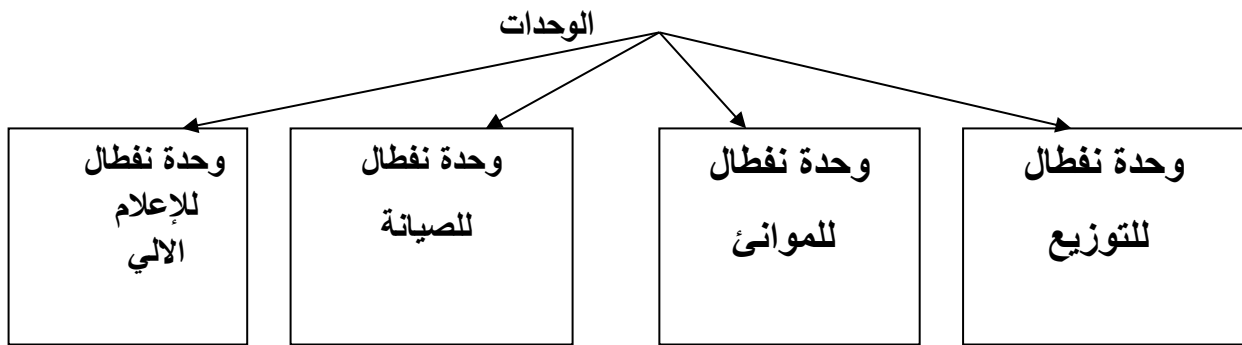
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل (2-1): مخطط للطريق العملية داخل المركز



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي للوحدات النفطية



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وحدات نפטال للتوزيع: وهي وحدات مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة المبيعات التموينات وتوزيع المواد البترولية وهي متواجدة بكل ولايات القطر الجزائري.

وحدات نפטال للموانئ: وهي وحدات جهوية للخدمات مكلفة بكل عمليات العبور بالنسبة للمواد التي تستوردها من الخارج والمتواجدة ب: وهران، الجزائر، سكيكدة، وعنابة.

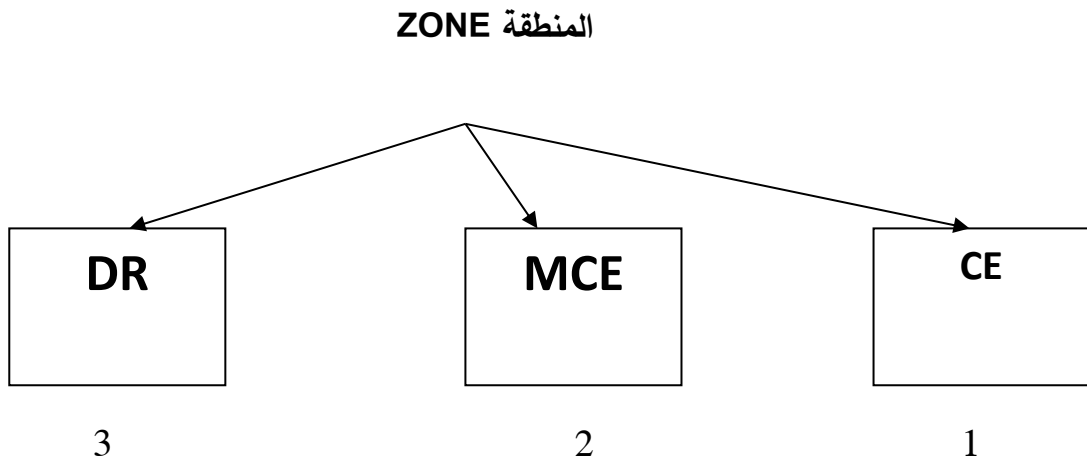
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

وحدات نפטال للصيانة: وهي وحدات جهوية للخدمات كذلك مكلفة بعمليات الصيانة وتجديد هياكل المؤسسة ومتواجدة ب: وهران، الجزائر، بشار، قسنطينة.

وحدة نפטال للإعلام الآلي: وهي وحدة مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة معلوماتية بالمؤسسة ومتواجدة بالعاصمة. **منتجات مؤسسة نפטال:** تتمثل منتجات نפטال في:

- الفحم والزيوت الموجهة للطيران والبحرية.
- غاز البترول المميع (Gaz de pétrole liquéfié) (بوتان و بروبان).
- الزفت Bitumes .
- العجلات المطاطية.
- سير غاز CIRGAZ GPL/C .
- غاز طبيعي فحمي GAZ Natural Carburant.

الشكل (2-3): المنطقة ZONE



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

CENTRE ENFUTEUR: مركز التعمير 141 لتعمير المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

MINI CENTRE ENFUTEUR MCE: ملحق مركز تعميم المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

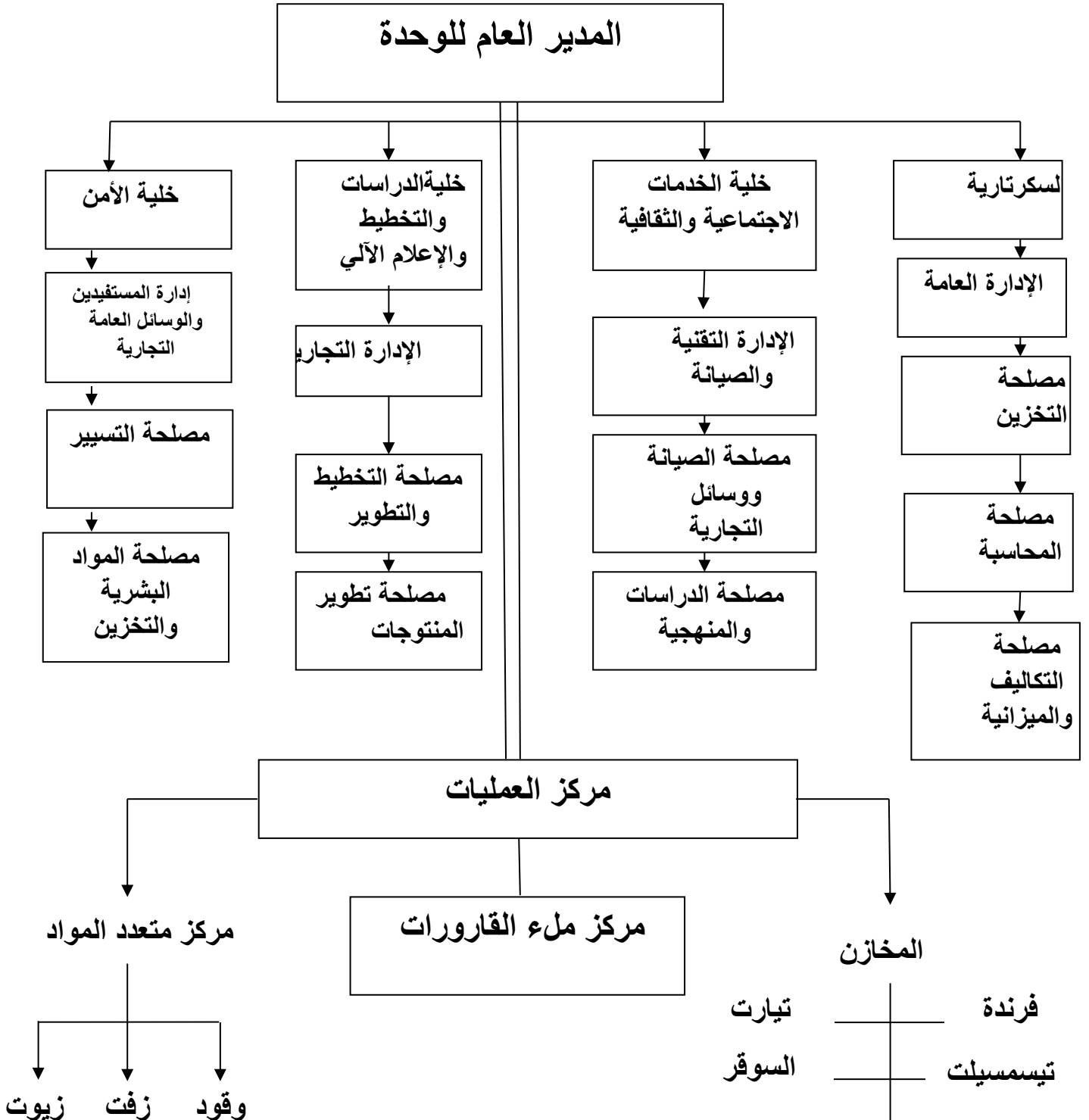
DEPÔT REILIER DR: مستودع للتخزين والتوزيع المواد البترولية. (Stockage)

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال و مهامه - وحدة تيارت - :

إن المؤسسة عبارة عن نظام مركب ناتج عن تنسيق بين مختلف الإمكانيات المساهمة في النشاط ولكون المؤسسة مسيرة بشكل فعال يجب أن تكون وحداتها أو مصالحها منظمة ومرتبطة حسب الوظائف.

الشكل (4-2) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

1- شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي لوحدة نפטال تيارت

1-1- مجموعة الدعم:

المدير العام ← السكرتارية ← خلية الأمن ← خلية Epic ← مصلحة الخدمات اجتماعية وهناك مديريات .

1-1- مديرية الموارد البشرية : مكلفة ببلورة ومتابعة سياسة المؤسسة الداخلية وتنظيم كل ما يتعلق بالمستخدمين وتوفير كل متطلباتهم .

1-1-2 المديرية التجارية : مكلفة بسياسة التطوير والترويج التجاري لمنتجات المؤسسة وكذا صيانة واستثمار مراكز وشبكات البيع .

1-1-3 المديرية التقنية والصيانة: مكلفة بعمليات الصيانة لكل معدات المؤسسة وتسيير واستغلال العتاد والتجهيزات الموفرة للمؤسسة.

1-2- مجموعة قاعدية أو مراكز العمليات

مركز الملء.

مراكز متعددة المواد.

ويتشكل أيضا من 3 أقسام مساعدة علي السير الحسن لنشاطها والتي تتمثل في:

1-2-1 مصلحة المحاسبة : ومن مهام هذه المصلحة نذكر إجراء عمليات المحاسبية اليومية لمراكز التخزين وللمراكز المتعددة المنتجات بتيارات فرندة وكذا مراكز الملأ بوحدة تيارت ومستودعات المناوبة بالسوقر وقصر الشلالة .

- محاسبة سندات الخزينة لمراكز التخزين .

- محاسبة المحطات العمومية Gérance directe المتواجدة في كل من تيارت سوقر - عين الذهب - قصر الشلالة - حمادية وادي ليلي - مديرية عين الحديد .

- تقديم الضرائب والرسوم الواجبة مع العلم أنه أضيف رسم جديد على الموارد البترولية

- متابعة معالجة لسلسلة الوثائق المتسلسلة .

- محاسبة المشتريات - المقبوضان المبيعات - إفراغ المخازن وحساب الهامش

- حساب مصاريف النقل - التعبئة.

1-2-2 مصلحة الخزينة : ومن مهامها :

- وضع الفواتير للمنتوجات المباعة على مستوى المستودعات والمحطات مع احترامها الأسلوب الدفع

اليومي Respectivement du Règlement de la Journée Comptable

- مراقبة التساوي بين BLF و قسيمة تسليم الفاتورات

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفضال تيارت

مع العلم أن المداخل تستعمل لتغطية مصاريف مؤسسة نفضال كدفع أجور العمال وشراء المواد الممونة للاحتياجات مثل الأوراق السجلات

1-2-3 مصلحة التكاليف والميزانيات: وهي معالجة كل التكاليف أو المصاريف التي تحققت خلال العمليات التي قامت بها المؤسسة وكل الميزانيات التي سجلت في عمليات التحليل المالي

1-2-4 قسم المستخدمين ووسائل العمل: تتكون من ثلاث مصالح

1- مصلحة التسيير

2- مصلحة الموارد البشرية والتكوين

3- مصلحة الوسائل العامة

مهامه:

- استقبال الملفات الإدارية للمستخدمين.

- مراجعة وتنظيم الملفات

- الإشراف على تسليم العمال للرواتب

- إجراء تكوينات خبرة العمال

- الإشراف على أجور العمال

وهذا القسم مسؤول عن متابعة تسيير المستخدمين الدائمين والمتقاعدين

أ- مصلحة الدراسات والمناهج

ب- مصلحة الصيانة

ت- مصلحة وسائل النقل

مهامه:

- صيانة العتاد و الآلات

- الإشراف على تموين الوحدة بقطع الغيار

- تجديد الأجهزة والآلات

وتقوم أيضا بدراسة والمتابعة والمراقبة لوسائلها

1-2-5 سكرتارية:

ومن مهامها :

- تنظيم مواعيد المدير - الرد على الهاتف وضبط المواعيد.

- استعمال الفاكس للإرسال والمراسلات ومختلف الوثائق.

- تسجيل الرسائل عند وصولها وكذلك عند البحث بواسطة السجل الصادر والوارد للإثبات أن الوثيقة

وصلت وأسلت ترتيب وتنظيم الوثائق.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

- استعمال منهجية مناسبة للحفاظ والفهرسة، استعمال الحاسوب لكتابة رسائلها حفظ أسرار المدير والعمل بصفة عامة ومن صفات أمينة المديرية اللباقة والبساطة في العمل واستعمال المجاملات مع العمال.

1-2-6 قسم التجارة : يتكون من ثلاثة مصالح :

أ- مصلحة programmation approvisionnement distribution

البرمجة - التمويل - التوزيع

ب- مصلحة المبيعات

ج- مصلحة شبكة التوزيع: مهامها

- برمجة ويعني بها التنبؤ بالكميات التي يحتاج إليها الزبائن

- إبرام العقود مع الخواص

- التوقيع على طلبيات الزبائن بعد الموافقة

- إعداد شبة التوزيع

- الاتصال مع المديرية العامة بالجزائر لتلقي التعليمات فيما يخص النشاطات التالية التخزين-

التمويل-التوزيع.

2- مهام وأهداف مؤسسة نפטال:

من بين أهداف ومهام المؤسسة نذكر :

- تنظيم وتسيير النشاطات التجارية وتوزيع المواد البترولية.

- تخزين ونقل كل مادة بترولية عبر الولاية.

- السهر على شروع في تطبيق الأعمال التي تهدف للاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية.

- تطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية أفضل لحاجات السوق.

- تطبيق القرارات الحكومية قصد التطوير لتخزين الإستراتيجية.

- ضمان صيانة التجهيزات والمنشآت ومعدات النقل التابعة لممتلكاتها.

- الترقية والمشاركة والسهر على تطبيق الضوابط والمعايير. وكذا مراقبة نوعية المواد المسوقة من طرفها.

- تجميع المعلومات الخاصة بالاحتياجات في مجال المواد البترولية قصد التخطيط ولضمان تموين السوق.

- القيام بكل الدراسات المتعلقة بالسوق فيما يخص استعمال واستهلاك المواد البترولية المشاركة والشروع في العمليات التي تساعد على تدعيم الإدماج الاقتصادي.

- التطوير والشروع في العمليات التي تساعد على عمليات المفروض العقلاني للهيكل والوسائل.

- السهر على الشروع في الإجراءات الخاصة بالوقاية والحماية البيئية بالاتصال مع الهيئات المعنية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفضال تيارت

- تغطية غايات المستهلكين.
- تطوير العلاقات التجارية بين الوحدات.
- زيادة رأس المال.
- تحقيق هامش الربح.
- استغلال أكبر قدر من العلاقات البشرية.

المبحث الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في مؤسسة نفضال تيارت

المطلب الأول: دراسة و تحليل مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة- محل الدراسة-

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص و تحليل الوضعية المالية لمؤسسة نفضال - وحدة تيارت- اعتمادا على:

مؤشرات التوازن المالي: و هي رأس مال العامل, احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس مال العامل:

الجدول (2-2): مؤشرات التوازن المالي 2020-2021

الانواع	العلاقة	2020	2021
رأس المال العامل الصافي	الاموال الدائمة- الاصول الثابتة	-672.597.506	-679.181.351
رأس المال العامل الخاص	الاموال الخاصة- الاصول الثابتة	-676.084.336	-681.776.026
رأس المال العامل الاجمالي	رأس المال العامل الاجمالي = الاصول المتداولة	133.280.284	139.391.696
رأس المال العامل الخارجي	رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون	809.364.621	847.890.068

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل ومناقشة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل في سنتي 2021/2020 سالب وهذا دليل على ان الاموال الدائمة لم تغطي الاصول الثابتة ومنه المؤسسة لا تحقق توازن مالي, و هذا يدل على ان هناك عجز للمؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

2-انواع راس المال العامل:

راس المال العامل الخاص: حققت المؤسسة راس مال عامل خاص سالب خلال سنتي 2021/2020, وهذا يدل على انها لا تقوم بتغطية اصولها الثابتة باموالها الخاصة و انها تعتمد على ديون طويلة الاجل. راس المال العامل الاجمالي: حققت المؤسسة راسم مال عامل اجمالي موجب و هي الحالة المفضلة لها, حيث ان قيمتها ارتفعت لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020, و يعود لك الى تغطية جميع اصولها . المتداولة بالاضافة الى وجود فائض في السيولة و هذا يعبر عن قدرة المؤسسات على ضمان الوفاء بديونها بتاريخ استحقاقها, و احترامها لقاعدة التوازن المالي. راس المال العامل الخارجي: نلاحظ ان راس مال العامل الخارجي موجب خلال سنتي 2021/2020 و هذا راجع الى ارتفاع في الديون طويلة الاجل و اعتماد المؤسسة على ديون قصيرة و طويلة الاجل في تمويل نشاطاتها.

3- احتياجات راس المال العامل: BFR

الجدول (2-3): احتياجات راس المال العامل 2021-2020

البيان	العلاقة	2020	2021
احتياجات راس المال العامل	(الاصول المتداولة- القيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الاجل- القروض المصرفية)	-692.092.963	-707.376.837

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة التحليل والمناقشة

حققت المؤسسة احتياج راس المال العامل سالب خلال سنتي 2021/2020 و هذا يفسر ان المؤسسة في حالة جيدة بحيث تضمن توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

الجدول (4-2): القيم الجاهزة-القروض المصرفية

2021	2020	العلاقة	البيان
28.195.487,28	19.495.457	القيم الجاهزة-القروض المصرفية أو راس المال العامل- احتياجات راس المال العامل	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة
التحليل والمناقشة:

وبما أن الخبزينة موجبة أي أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل أي أن رأس المال العامل كافي لتمويل احتياجات الدورة المالية، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي لها خلال فترة الدراسة وهي في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال ويمكن أيضا أن تواجه الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.
المطلب الثاني: دراسة و تحليل النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة.

بعد تطرقنا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الان باستخدام النسب المالية و هي نسب السيولة، نسب المديونية و المردودية.

1- نسب السيولة:

جدول (5-2): نسبة التداول

2021	2020	العلاقة	البيان
0.16	0.16	الاصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	نسبة التداول
0.02	0.04	الاصول المتداولة -المخزون/ ديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة السريعة
0.001	0.02	القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الاجل	نسبة السيولة الجاهزة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفضال تيارت

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة
نسبة سيولة التداول: نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني, ان نتيجة التداول ثابتة في كلا من السنتين 2021/2020, الا انها بقيت اقل من الواحد, وهذا يدل على ان الاصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة خلال الفترة المدروسة, اي ان المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها قصيرة الاجل.
نسبة السيولة السريعة: بالنسبة للسيولة السريعة فقد شهدت انخفاضاً مقارنة مع السنة الماضية اقل من الواحد هذا يعني ان القيم الجاهزة و القابلة للتحقيق لا تغطي مجموع الديون قصيرة الاجل و بالتالي هذا الاخير لا يمول المخزون.
نسبة السيولة الجاهزة: كما نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة انخفضت سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020 هذا المؤشر سيء للمؤسسة في الربحية المالية .

2-نسب النشاط:

جدول (6-2): نسب النشاط

البيان	العلاقة	2020	2021
معدل دوران الاصول الثابتة	رقم الاعمال/الاصول الثابتة	0.9	0.96
معدل دوران الاصول المتداولة	رقم الاعمال/ الاصول المتداولة	4.4	4.5
معدل دوران مجموع الاصول	رقم الاعمال/ مجموع الاصول	0.7	0.76

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

معدل دوران الاصول الثابتة:

استناداً على الجدول اعلاه و التمثيل البياني نلاحظ ان معدل دوران الاصول الثابتة في سنة 2020 بلغ 0.9 دينار من رقم الاعمال, و في سنة 2021 بلغ المعدل 0.9 هذا الثبات يعني ان الاداء التشغيلي للمؤسسة ثابت, و هذا يعني استقلال المؤسسة لاصولها الثابتة.

معدل دوران الاصول المتداولة:

كما ان معدل دوران الاصول المتداولة شهد ارتفاعاً هو الاخر فقد حققت المؤسسة سنة 2020 رقم الاعمال قدر ب 4.4 للدينار المستثمر اما سنة 2021 قدر ب 4.5 للدينار المستثمر و هذا المؤشر يدل على احتمال الاعتماد على راس مال قليل.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

معدل دوران مجموع الاصول:

يقدر معدل اجمالي اصول المؤسسة ب 0.7 سنة 2020 , وهذا يدل كفاءة ادارة المبيعات و ان المؤسسة تعمل في مستوى طاقتها الكاملة, و هذا يعني ان المؤسسة يمكنها زيادة حجم مبيعاتها من خلال زيادة في راس المال,وتم في سنة 2021 ارتفعت قيمتها الى 0.76 و هذا يدل على الاداء الجيد للمؤسسة خلال هذه السنة.

3- نسب التمويل (المديونية):

جدول (7-2): نسب التمويل (المديونية)

2021	2020	العلاقة	البيان
1.03	1.04	مجموع الديون/ مجموع الخصوم	نسبة التمويل الخارجي
0.03-	0.05-	اموال دائمة/ اصول ثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.04-	0.05-	الاموال الخاصة /الاصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة التمويل الخارجي:

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني, تبين ان نسبة قابلية السداد في سنتي 2021/2020 قدرت على التوالي 1.04 و 1.03 و هذا ما يجعل المؤسسة تملك هامش حركة كبير وتزيد ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

نسبة التمويل الدائم:

كما نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم بلغت انخفاضاً ب 0.02- على السنة الماضية و لكنها بقيت اقل من الواحد, هذا يعني ان راس المال العامل سالب مما يدل على ان جزء من الاصول الثابتة غير ممول بالأموال الدائمة بل عن طريق ديون قصيرة الاجل.

نسبة التمويل الخاص:

كما ان نسبة التمويل الخاص انخفضت هي الاخرى و بقيت اقل من الواحد و هذا يعني قدرة المؤسسة على تمويل اصولها بواسطة اموالها الخاصة, و هذه الوضعية لا تجبرها على الاستعانة بالقروض.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

4- نسبة المردودية:

جدول (8-2): نسبة المردودية:

2021	2020	العلاقة	البيان
1	1	الربح الصافي/ الاموال الخاصة	نسبة مردودية الاموال الخاصة
0.03-	0.04-	الربح الاجمالي/ مجموع الاصول العاملة	معدل العائد على الاستثمار
0.04-	0.06-	الربح الاجمالي/رقم الاعمال	نسبة مردودية النشاط

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نسبة المردودية المالية: يعني ان كل 1 دينار دفعه المساهمون في سنة 2021/2020 في راس مال الشركة ينتج عنه خسارة تقدر ب 1 دج و تعتبر نسبة مرتفعة رغم انها تجعل المؤسسة تجد صعوبات في جذب مساهمين جدد اذ كانت بحاجة لهم, الا انه لا بد من معلومات اضافية عن النشاط و المنافسين للحكم عليها.

نسبة معدل الاستثمار: تعبر هذه النسبة الى مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع اصولها و ن خلال الجداول نلاحظ ان النسبة في سنة 2020 هي 0.04- و انخفضت في سنة 2021 0.03-, و يعتبر مؤشر سلبي و دليل على عدم كفاءة الادارة في استخدام الاصول لتوليد الارباح.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

المبحث الثالث: استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في مؤسسة نפטال تيارت

المطلب الأول: كيفية تسيير المخزونات في مؤسسة نפטال GPL

تتبنى المؤسسة نظام محاسبي فعال ومتطور خاص بالتكاليف سواء من ناحية التسجيل المحاسبي أو عرضها للتكاليف وذلك من خلال اعتمادها على نظام اعلام آلي سريع ومتطور . معالجة الطلبيات في مؤسسة نפטال GPL نلاحظ أن مختلف العمليات التي تقوم داخل المؤسسة أو خارجها لا تتم إلا بوثائق مرقمة. تتمثل تلك الوثائق في:

وصل تحويل المخزون (BTS): وهو وثيقة خاصة بمؤسسة نפטال (GPL) وبواسطتها يتم تحويل المادة الأولية (بوتان، بروبان الخام) من مؤسسة Rafinri (أرزيو) إلى مؤسسة نפטال وذلك عن طريق شاحنات العامة والخاصة ويكون في هذا الوصل ما يلي: (إسم السائق، رقم الوصل، رقم الشاحنة قيمة والكمية)، يكون هذا الوصل مرقم بأربعة نسخ، نسختين يحملهما السائق من طرف الوحدة الممونة الأولى يقدمها عند خروجه من المركز للتبرير أمام الحارس والثانية يحملها معه ليسلمها عند دخوله للوحدة لكي يتأكد من التطابق بينها وبين وثيقة تحويل المخزون (BTS)، نسخة توجه إلى مصلحة الإدارة المالية والمحاسبة، نسخة توجه إلى الأرشيف.

عند دخول المادة الأولية إلى المخزن (LSFAR) يقوم المحاسب بتحرير وصل دخول المادة الى المخزن BR010 (وصل دخول مخزون) ويسجل فيه نفس معلومات وصل تحويل المخزون (BTS) ويقوم بتسجيل BTS وBR010 في برنامج نפטال للتسويق (NAFTCOM) وفي الآخر الشهر تقوم وحدة آرزيو بإرسال وثيقة تسمى بسند قيد بين الوحدات يتم تسجيل فيها كل عمليات الشهر مصحوبة بوصل تحويل المخزون الأصلي (BTS) ثم تقوم إدارة المحاسبة والمالية بمراقبة النسخة الأصلية مع النسخة التي أرسلت إلى مصلحة المحاسبة.

فاتورة البيع (BLF): وهي وثيقة يتم فيها تسجيل كل عمليات البيع وتتكون من: (القيمة، الكمية ضريبة، رقم الفاتورة، رقم المنتج، إسم الزبون، التاريخ، وما إذا كان الدفع بشيك أو نقدا). -وصل تموين المنتج التام إلى الوحدات المركز الأخرى (BR031): وهو وثيقة تدوين أو تسجيل خروج المنتج.

وصل تموين المنتج التام بين الوحدات (BR032): وهو وثيقة تموين تأتي وتقوم بتسجيل دخول المنتج. **وصل التقارب (BR03):** وهو وثيقة تقارب بين وصل تموين المنتج التام إلى الوحدات الأخرى (BR031) ووصل تموين المنتج التام بين الوحدات (BR032) ويقوم بمراقبة إذا كان هناك تطابق بينهما. **وصل إستهلاك المخزون (BMI):** وهو وثيقة تقوم بتسجيل إستهلاك المادة الأولية خام.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

الجدول (9-2): يمثل وثائق التموين، التخزين، التوزيع

الرمز بالأعداد	نوع الوثيقة	الرمز بالحروف
017/2	وصل تحويل المخزون	BTS
010	وصل دخول المخزون	BR010
002	فاتورة البيع	BLF
003/1	وصل تموين منتج التام إلى الوحدة الأخرى	BR031
033/2	وصل تموين بين الوحدات	BR032
011	وصل التقارب	BR03
017/1	وصل إستهلاك المخزون	BMI

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

جداول التسيير (Tableaux Gestion) في مؤسسة نפטال GPL

يوجد 15 جدول تكون المعطيات فيه بالكمية فقط وتعبئ عبر برنامج جداول التسيير (Agregacom) وهي:

1. مؤونات وثيقة دخول مخزون
 2. النقل (التموين) BR010 — (دخول المنتج)
 3. تموين بين الوحدات BR032 — (دخول المنتج)
 4. تحويل بين الوحدات BTS — (خروج)
 5. تحويل بين الوحدات BR031 — (خروج)
 6. بيع فاتورة للخواص
 7. إنتاج (BMI) — (خروج المنتج)
 10. ميزانية المنتج GPL
 11. جدول الهامش على المنتج GPL
 14. متابعة التغليف
 15. التحويل إلى محطة الخدمات
 18. متابعة الحاويات
 30. تحرير فواتير مصاريف نقل الخواص
 31. تحرير فواتير الخواص منتج مباع
- بالإضافة إلى جداول تسمى جداول وثائق التقنية تتمثل في:
13. جداول تسيير المستخدمين
 23. جداول المستخدمين

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

الجدول (10-2): يمثل جداول التسيير في مؤسسة نפטال GPL

الرقم الجدول	إسم الجدول	دخول	خروج
1	مؤونة وثيقة دخول المخزون	×	
2	BR010	×	
3	BR032	×	
4	BTS		×
5	BR031		×
6	فاتورة بيع للخواص		
7	إنتاج (BMI)		×
10	ميزانية المنتج GPL		
11	جدول الهامش على المنتج GPL		
14	متابعة التغليف		
15	تحويل إلى محطات الخدمات		
18	متابعة الحاويات		
30	تحرير فاتورة مصاريف نقل الخواص		
31	تحرير فاتورة الخواص منتج مباع		

المصدر: من إعداد الطالب بمساعدة قسم المحاسبة

هناك عدة جداول وميزانيات تعالج كل من عمليات (البيع، الشراء، الإستهلاك ...) وهي:

✓ **Agrica2** (تموين دخول المادة الأولية): يتم التسجيل فيه الكمية المشتراة (المادة الأولية: بروبان، البوتان) من مراكز التصفية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

الشكل (2-5) يمثل جدول Agrica2 :

رقم المادة الأولية	نوع المادة الأولية	رقم الوحدة	بيان (مصدر)	مسافة	وحدة	وحدة أخرى	للخواص	En Droiture

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

✓ **Agrica3** : تسجل فيه معطيات المدونة في وثيقة التموين بين الوحدات (BR032).

الشكل (2-6) يمثل جدول Agrica3 :

رقم المادة الأولية	نوع المادة الأولية	رقم الوحدة	بيان (مصدر)	مسافة	وحدة	وحدة أخرى	للخواص	إلغاء

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

✓ **Agrica5** : يتم التسجيل فيه نفس معطيات وثيقة تموين إلى الوحدة الأخرى.

✓ **Agrica10** (ميزانية منتج): يتم التسجيل فيه عمليات الشراء والبيع منطبقا على الجداول الأخرى،

ويمكن من معرفة رصيد منتج أول مدة وآخر مدة.

الشكل رقم (2-7) يمثل جدول Agrica10 :

مخزون أول مدة	مخزون أول مدة	المدخلات					المخرجات					مخزون آخر مدة	
		مصادقة	مؤونة داخلية	مؤونة خارجية	إنتاج	مدخلات أخرى	بيع	تصدير داخلي	تصدير خارجي	تصدير GD	الخامس		الاستهلاك

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

✓ **Agrica26**: جدول خاص بالعمال (السائقين) يتم التسجيل فيه عدد العمال.

الشكل (8-2) يمثل جدول **Agrica26**:

الحساب التحليلي	إسم العامل (السائق)	نوع النشاط

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

✓ **Agrica30**: يتم التسجيل فيه فاتورة نقل المخزون (الخدمات).

الشكل (9-2) يمثل جدول **Agrica30**:

رقم التار يخ	رقم الفاتورة	اسم الناقل	وحدة المادة الأولية	رقم الوحدة	المسافة	دورة(ذهاب، اياب)	المبلغ	الكمية	نسبة/كيلوم تر (TK)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: مسائل تكاليف النقل في مؤسسة نפטال

تؤثر وسائل النقل بدرجة كبيرة في قدرة الأشخاص على دفع الأسعار السلع التي تنقلها هذه هذه الوسائل حيث تدخل تكاليف النقل في أسعار بين السلع وكذلك تؤثر تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة في أسعار بيع المنتجات النهائية.

1-سيرورة المنتجات في مؤسسة نפטال

هنالك ثلاثة أنواع من المواد الخام الا وهي البوتان، البروبان، سيرغاز بحيث تقوم المؤسسة بعدة عمليات لإستخلاص منتج تام من هذه الماد الأولية الخام.

المادة الأولية الخام بوتان: تقوم المؤسسة الغاز المميع(GPL)-تيارت- بعملية نقلها من مؤسسة سونطراك-ارزيو(التي بدورها تقوم بتصفية الغاز) عن طريق معدات النقل الخاصة بها والخواص المتعامل معها، بحيث تقوم بتحرير الأمر بالمهمة للسائق لنقل المادة الأولية الخام وذلك بتعبئتها في حاوية وجلبها إلى مراكز التعبئة بوثيقة رسمية مسجل عليها الكمية، السعر رقم الشاحنة، اسم السائق، ثم يقوم مركز التعبئة بتخزينها في خزان خاص وهناك تتم عملية تصفية المادة الخام وتكريرها ومن ثم تعبئتها في قارورات غاز عن طريق أنابيب لكي يتم التحصل على منتج تام (B13 ، B03 ، B06)، وفي الأخير تقوم مؤسسة نפטال- تيارت- بتوزيع المنتج التام على الفروع التابعة لها ونقاط البيع الخاصة بها.

أما فيما يخص المادة الأولية بروبان يمر بنفس العمليات التي مرت بها مادة بوتان ألا تقوم المؤسسة بإستخراج المنتجين التامين وهما (P11 ، P35).

وأخيرا المنتج التام سيرغاز فهو مزيج أو خليط بين المادتين الأوليتين الخام بوتان والبروبان.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفطال تيارت

المقارنة بين تكاليف النقل في مؤسسة نفطال (GPL)-تيارت - 2020-2021

سنقوم في هذا المطلب مقارنة بين تكاليف النقل لمؤسسة نفطال وصولاً إلى النتيجة التحليلية والتعرف على أسباب إختلاف بين النتيجتين.

ملاحظة: جميع المبالغ في الجداول بالدينار الجزائري.

2-المشتريات المستهلكة لسنة 2020 - 2021

الجدول رقم(11-2) المشتريات المستهلكة خلال سنة 2020 - 2021

البيان	المشتريات المستهلكة 2020	المشتريات المستهلكة 2021
البروبان	5063293,55	
السيرغاز	56889154,04	
B06	9389,77	
B03	30177,04	
B13	59654104,31	
P11	452992,36	
P35	1671308,94	
المواد الأخرى	780941,43	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم(12-2) تطور النفقات النقل 2020 - 2021

البيان	ممارسة 2020		ممارسة 2021		التطور %
	بدون F.S.G	قيمةب:(مليون دينار)	بدون F.SG	قيمةب:(مليون دينار)	
النقل الحديد	-	-	-	-	-
النقل البري	24175360,92	24,18	37412226,28	37,41	55%
نقل Agefal	297500,00	0,30	-	-	-100%

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفضال تيارت

220%	38,18	55,56	55557945,29	17,38	17356084,58	تكاليف النقل البحري
66%	3,77	9,44	9442447,23	5,67	5671891,77	نقل الأفراد والمعدات
57%	2,14	5,87	5871195,65	3,73	3731954,24	نقل البعثات الإستقبال
19%	0,08	0,50	496071,52	0,42	415487,59	مصاريف مختلفة
23%	34,10	179,21	178210237,91	147,11	145111772,74	تكاليف الموظفين

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (13-2) التوزيع الأعباء الغير المباشرة 2019-2020

2021			2020			البيان
هامش الربح (1-2)	بضائع مستهلكة 2	رقم الأعمال 1	هامش الربح (1-2)	بضائع مستهلكة 2	رقم الأعمال 1	
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	بوتان
13309877,08	6365733,08	19675610,16	1058654,15	5063293,55	15649947,70	البرويان
13168765,87	62766118,87	19445377,74	7761002,2,91	5688915,4,04	13499177,00	سيرغاز
134833,50	24317,34	159150,84	166807,80	30177,04	196984,84	B03
55566,00	10254,30	65820,30	51972,11	9389,77	61361,88	B06

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفطال تيارت

8952038,5 0	25759783 40,	11528382 1,90	2097745 81,20	5965410 4,31	26942868 5,50	B13
1051699,2 0	308816,4 0	1360515, 60	1543788 32,	452992, 36	1996780, 68	P11
4701970,2 4	1674251, 24	6376221, 28	4603707 64,	1761308 94,	6365016, 58	P35
17236099, 65	35455,41	1727155, 06	9469173 11,	780941, 43	10250114 54,	موادأخر ى

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

ملاحظة: هامش الربح = رقم الأعمال - المشتريات المستهلكة

جدول رقم(14-2) هامش ربح التسيير المباشر

البيان	هامش الربح التسيير مباشر 2020	هامش الربح التسيير مباشر 2021
البرويان	-	-
سيرغاز	47460776,58	82025348,00
B03	43041,89	5320,05
B06	18344,90	41797,25
B13	54056517,09	17499230,92
P11	-	-
P35	-	-
المواد الأخرى	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

وبعد حساب كل من هامش الربح وهامش ربح التسيير المباشر يتم حساب إجمالي هوامش الأرباح أو ما يسمى هامش الربح الخام وذلك بتطبيق العلاقة التالية:

إجمالي هوامش الأرباح = هامش الربح + هامش الربح التسيير المباشر

كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نפטال تيارت

الجدول رقم(15-2) هامش الربح الخام لسنة 2020 - 2021

2021			2020			
هامش الربح التسيير مباشر 2	هامش الربح التسيير مباشر 1	هامش الربح التسيير مباشر 1	هامش الربح التسيير مباشر 2	هامش الربح التسيير مباشر 2	هامش الربح التسيير مباشر 1	البي ان
13309877 08,	-	13309877 08,	10621544 31,	-	10586654 15,	البرو بان
21371300 6,87	8202534 8,00	13168765 8,87	12526955 7,61	4746077 6,58	77610022 91,	سيرغ از
140153,5 5	5320,05	134833,5 0	95076,60	43041,89	51972,11	B03
97363,25	41797,25	55566,00	185506,3 4	18344,90	166807,8 0	B06
10702326 9,42	1749923 0,50	89524038 50,	26422109 6,76	5405651 7,09	20977458 1,20	B13
1051699, 20	-	1051699, 20	1545756, 71	-	1543788, 32	P11
4701970, 24	-	4701970, 24	4700641, 81	-	4603707, 64	P35
17236099 65,	-	17236099 65,	9469173, 11	-	9469173, 11	المواد الأخ رى

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن هامش ربح الخام لسنة 2021 ارتفع بقيمة 58834914,01 دج، مقارنة بسنة 2020 و في الأخير النتيجة التحليلية الإجمالية وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة التحليلية الإجمالية = مجموع الأرباح - مجموع التكاليف

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفطال تيارت

جدول رقم(16-2) نتيجة التحليلية الإجمالية لسنة 2020 - 2021

2021			2020			البيان
النتيجة التحليلية الإجمالية	مجموع التكاليف	هامش الخام	النتيجة التحليلية الإجمالية	مجموع التكاليف	هامش الخام	
1760566	31140073	13309877	10346573	20968118	1021544,	البروبان
-3,22	16,	08,	-92,	23,	31	
2467226	23969023	21371300	13333893	13860345	12526955	سيرغاز
-7,97	6,86	6,87	-84,	1,45	7,61	
72881,92	170275,3	140153,5	243134,1	338210,7	95076,60	B03
-	3	5	-6	6		
669209,4	809599,5	97363,25	784668,3	970174,6	185506,3	B06
-0	2		-0	4	4	
2529004	132420,0	10702326	86552855	35077395	26422109	B13
-7,08	9	9,42	-30	2,06	6,76	
69586,30	988897,8	1051699,	192544,3	1353212,	1545756,	P11
	9	20	-5	36	71	
1908426,	6647737,	470970,2	3346098,	8046740,	4700641,	P35
-62	48	4	-55	36	81	
1723609	-	17236099	9469173,	-	9469173,	المواد الأخرى
9,65		65,	11		11	ى

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

تحليل تكاليف النقل للمنتج B13

حسب معطيات وحدة نفطال تقوم المؤسسة الوطنية نفطال أرزيو بوهران بتموين منطقتين بمنتوجها غاز

البوتان عن طريق وحدتين ألا وهما :

وحدة تيارت تنتج قارورات غاز البوتان B13 بطاقة قصوى هي

وحدة تيسمسيلت تنتج قارورات غاز البوتان B13 بطاقة قصوى هي

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفطال تيارت

وبينت الدراسة التحليلية أن تكلفة القارورة الواحدة المنقولة من كل وحدة إنتاج إلى كل ناحية من نواحي هي بالدينار كما يلي:

الجدول رقم (17-2) تكلفة نقل القارورة الواحدة

المصب المنبع	آفلو	قصر شلالة	عين الحديد	حاسي فحول
تيارت				
تسمسيت				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق النقل المقدمة
تبحث المؤسسة عن طريقة لتمويل منتوجاتها الى جميع النواحي بأقل تكلفة ممكنة.
وللبحث عن هذه الخطة يجب إثبات أن المعطيات تخضع إلى تطبيق من تطبيقات البرمجة الخطية وهو
مسائل النقل، ثم نقوم بتشكيل جدول يضم المعطيات المقدمة من وحدة نفطال.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمؤسسة نفضال تيارت

خلاصة الفصل:

استخدام أدوات التحليل المالي في مؤسسة نفضال تيارت يمثل أساساً حيويًا في تحسين الأداء المالي وتحقيق الأهداف المستقبلية بفعالية. من خلال الاعتماد على هذه الأدوات، يمكن للمؤسسة فحص وتقييم أدائها المالي بشكل شامل، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها في بيئة الأعمال المتغيرة.

تساهم أدوات التحليل المالي في مؤسسة نفضال تيارت في مجموعة متنوعة من الجوانب، بدءًا من تقييم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة، وصولاً إلى تحليل كيفية إدارة المخزون وتكاليف النقل. هذا يمكن أصحاب القرار في المؤسسة من اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة بناءً على بيانات دقيقة وتحليل شامل للوضع المالي.

خاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمر ضروري، فمن خلاله يمكن مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة. لقد اخترنا أهم الأدوات المستخدمة في التقييم داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي، وهو التحليل المالي. يُعتبر التحليل المالي الأداة التي يستطيع المحلل المالي من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، حيث يمكنه تحديد مدى تحقيق الأهداف المخططة وتصحيح الانحرافات إن وجدت. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التحليل المالي المؤسسة على معرفة مركزها المالي ويعتبر وسيلة للحكم على صحتها المالية، خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة، فالتحليل المالي يشكل الركيزة الأساسية في تشخيص أي وضعية مالية للمؤسسة من خلال معرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها وتقييم وضعها للوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفرضية الثانية: غير صحيحة، حيث أنها لا تمثل أدوات التحليل المالي في المؤشرات والنسب فقط.

الفرضية الثالثة: صحيحة، تعتبر مؤشرات التحليل المالي أحسن طريقة يمكن استخدامها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة وكذلك النسب المالية بحيث توضح مدى مصداقية الوضعية المالية.

نتائج البحث

من خلال الدراسة، تمكنا من الإجابة على الأسئلة المطروحة والتوصل إلى النتائج التالية:

نتائج البحث من الجانب النظري:

- يُعتبر الجانب المالي والمحاسبي لتقييم أداء المؤسسة أداة حيوية لاتخاذ القرارات داخل المؤسسة.
- تساهم عملية التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.
- تركز الوظيفة المالية على الجانب المالي للمؤسسة باستخدام تقنيات التحليل والتقييم.

- يتحقق التوازن المالي عندما تتمكن المؤسسة من توفير أموال دائمة لتغطية أصولها الثابتة.
- تُستخدم النسب والمؤشرات المالية لتحليل وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة.
- توافر السيولة يعزز الثقة بين المتعاملين والمؤسسة.

نتائج البحث من الجانب التطبيقي:

- أدوات التحليل المالي تسهم في مؤسسة نفضال تيارت في عدة جوانب:
 - تقييم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
 - تحليل إدارة المخزون وتكاليف النقل.
 - يمكن لأصحاب القرار في المؤسسة اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة بناءً على بيانات دقيقة وتحليل شامل للوضع المالي.
- استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي يتيح لمؤسسة نفضال تيارت تحقيق موقع تنافسي أفضل.
- تحديد الاتجاهات السائدة في السوق وتوجيه الاستراتيجيات.
- يسهم استخدام هذه الأدوات في تحسين إدارة المخاطر وتحقيق أداء مالي مستدام على المدى الطويل.
- استخدام أدوات التحليل المالي ليس مجرد خطوة استراتيجية بل ضرورة حيوية لضمان النمو المستدام والاستدامة في السوق المالية والاقتصادية.

توصيات واقتراحات:

- توصيات ومقترحات لتحسين الأداء المالي في مؤسسة نفضال تيارت باستخدام أدوات التحليل المالي
- 1. تطوير نظام معلومات مالية متكامل:
 - إنشاء نظام معلومات مالية حديث يسمح بتجميع وتحليل البيانات المالية بشكل دقيق وسريع.
 - ضمان تكامل هذا النظام مع باقي أنظمة المؤسسة لضمان تدفق المعلومات بشكل سلس بين الأقسام المختلفة.
- 2. تدريب العاملين:
 - توفير برامج تدريبية مستمرة للعاملين في قسم المالية حول أحدث أدوات وأساليب التحليل المالي.
 - تعزيز فهم العاملين لأهمية التحليل المالي وكيفية استخدام الأدوات المختلفة لتحقيق نتائج دقيقة.
- 3. تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة:
 - استخدام الأدوات الإحصائية والرياضية لتحليل البيانات المالية بعمق.
 - الاستفادة من البرمجيات المتقدمة لتحليل الاتجاهات المالية والتنبؤ بها.

- 4.مراجعة دورية للأداء المالي:
 - إجراء مراجعات دورية للأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية.
 - تحديد النقاط القوية والضعف بشكل دوري واتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية.
 - 5.تحسين إدارة المخزون:
 - استخدام أساليب تحليل المخزون الحديثة لضمان إدارة فعالة للمخزون وتقليل التكاليف المرتبطة به.
 - تحديد مستويات المخزون المثلى التي تلبى احتياجات الإنتاج دون زيادة في التكاليف.
 - 6.تحليل تكاليف النقل:
 - تقييم تكاليف النقل بشكل دوري واستخدام أساليب تحليل الكفاءة لتقليل التكاليف وتحسين الأداء.
 - البحث عن حلول لوجستية مبتكرة لتحسين عملية النقل وتقليل الفاقد.
 - 7.تعزيز الشفافية في التقارير المالية:
 - ضمان إعداد تقارير مالية شفافة ودقيقة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
 - توفير هذه التقارير للإدارة العليا لاتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.
 - 8.تحسين إدارة المخاطر المالية:
 - استخدام أدوات التحليل المالي لتحديد وتقييم المخاطر المالية بشكل مستمر.
 - تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر وتقليل تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة.
 - 9.التكيف مع التغيرات في البيئة الاقتصادية:
 - متابعة التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وتحليل تأثيرها على أداء المؤسسة.
 - تطوير خطط استراتيجية تتناسب مع هذه التغيرات لضمان استدامة الأداء المالي.
 - 10.التواصل الفعال بين الأقسام:
 - تعزيز التعاون والتواصل بين قسم المالية وباقي الأقسام لضمان فهم شامل للقرارات المالية وتأثيرها على جميع جوانب العمل.
 - تنظيم اجتماعات دورية بين الإدارات المختلفة لمناقشة التحليلات المالية والنتائج المتوقعة.
- مقترحات لتحسين استخدام أدوات التحليل المالي في نفضال تيارت
- 1.استحداث وحدة متخصصة في التحليل المالي:
 - تأسيس وحدة متخصصة داخل قسم المالية تكون مسؤولة عن جمع وتحليل البيانات المالية وتقديم التوصيات اللازمة.
 - 2.استخدام تقنيات التحليل النوعي:
 - دمج تقنيات التحليل النوعي مع التحليل الكمي للحصول على رؤية شاملة حول الوضع المالي للمؤسسة.
 - 3.التعاون مع خبراء ماليين:

-
- الاستفادة من خبرات المستشارين الماليين الخارجيين لتقديم رؤى وأفكار جديدة تساعد في تحسين الأداء المالي.
 - 4. التركيز على الاستدامة المالية:
 - تطوير استراتيجيات مالية تركز على تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع ذات عائد مستدام.
 - 5. استخدام أدوات تحليل الأداء المالي الحديثة:
 - تطبيق أدوات مثل Balanced Scorecard لتحليل الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة بشكل شامل.

قائمة المصادر والمراجع

كتب:

1. أبو الفتوح فضالة، الهياكل التمويلية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994 .
2. أحمد ماهر، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
3. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، " التسيير المالي دروس و تطبيقات " ، دار وائل ، عمان ، 2006 .
4. أمينة بو دوانة، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي،
5. أيمن الشنطي، عامر شافر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
6. توفيق محمد الشريف، إعداد القوائم المالية المخططة "المتبئ لها"، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2006 .
7. جمال أبو شنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع من البداية إلى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
8. جمال الدين مرسلي، احمد عبد اللخ اللوح، "الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرار"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
9. حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 200 .
10. خلدون إبراهيم شريفات، "الإدارة والتحليل المالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2011.
11. خميسي شيحة" التسيير المالي للمؤسسة دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 .
12. خيرى علي الجزيري، مقدمة في المبادئ الإدارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002 .
13. دريد كامل آل شبيب ، " مبادئ الإدارة المالية " ، دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان . الأردن ، 2009 .
14. دريد كامل آل شبيب ، " مبادئ الإدارة المالية " ، دار المناهج للنشر و التوزيع .
15. رستمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 .

قائمة المصادر والمراجع

16. زغيب مليكة ، بوشنقىر مىلود ، " التسيير المالى حسب البرنامج الرسمى الجديد " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
17. زياد رمضان، "أساسيات التحليل"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 1998.
18. ساجي فاطيمة ، " مطبوعة في مقياس التحليل المالى " ، التحليل المالى ، السنة الثالثة ليسانس ، 2016 . 2017 .
19. سعيديس عامر، الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها، وايد سرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، ،2000.
20. طاهر موسى عطية، منى محمد إبراهيم البطل، "الإدارة المالية والاستثمار (مفاهيم وأسس)"، دار الهداية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
21. عامر عبدالله "التحليل والتخطيط المالى المتقدم، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون عمان 2015.
22. عبد الحميد بهجت فايد، إدارة الإنتاج مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ،1997.
23. عبدا لغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995.
24. عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، "التحليل، التخطيط المالى اتجاهات معاصرة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
25. علي خلف عبد الله، وليد ناجي الجبالي، "التحليل المالى للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
26. علي خلف عبد الله، وليد ناجي الجبالي،"التحليل المالى للرقابة على أداء والكشف عن الانحرافات"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
27. فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالى"، رام الله، فلسطين، 2008.
28. قاسم صبحي مجمد، مقدمة في بحوث العمليات، الطبعة الأولى، مؤسسة ألاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ،1996.
29. قاضي دلال، سهيلة عبد الله، البياتي محمود، الإحصاء للإدريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
30. مبارك لسوس ، " التسيير المالى " ، " التسيير المالى " ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004.

قائمة المصادر والمراجع

31. محمد أحمد كايد، "الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل المالي والإقتصادي)، الطبعة الأولى، دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
32. محمد عبد السلام، إبراهيم السيد، "إدارة الموارد المالية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
33. محمد علي شهاب، الأصول العلمية والتطبيقية للقرارات المالية، منشورات جامعة القاهرة، مصر، 1997.
34. محمد مسن، التدبير الاقتصادي للمؤسسات، منشورات الساحل، الجزائر، 2001.
35. محمود أسعد، مقال حول الهامة لتقييم أسهم الشركات، منتدى خبراء الأسهم الأردنية،
36. مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
37. مفلح محمد عقل "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
38. وليد ناجي خيالي، بطمة محمد عثمان، " التحليل المالي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.
39. وليد ناجي خيالي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمراك، عمان، الأردن، 2004.

مجلات:

40. دراسة قياسية للفترة (2012-2015)، مجلة جزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

مذكرات تخرج:

41. توفيق رفاع، "محددات إختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة"، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، سنة 2020.

42. جليد عبد الإله إلياس، "دور التشخيص المالي للوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبته التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2019/2018.
43. حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام التحليل التمييزي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.
44. دحو عبد الكريم، 'التحليل المالي ودوره في بناء استراتيجية المؤسسة'، مذكرة شهادة ماستر، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2013.
45. شويخي إسماعيل، "دور الشراكة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/2002.
46. صفية سميرة، "دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية"، دراسة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم المالية غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018.
47. محمد صالح عواشيرية، "التحليل المالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب.
48. قويرة مروة، "دور التحليل المالي في تشخيص المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، الفحص المحاسبي، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017.
49. واتي سمية، عبد اللوش نجاة، " دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية " ، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل أكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيي ، جيجل ، الجزائر ، 2020.
50. لحسن دردوري، "التشخيص المالي"، سنة أولى ماستر، تخصص مالية والمؤسسة المالية والاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2014.
51. اليمين سعادة ، " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009.
52. يوسف بومدين، فاتح الساحل، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار بلقيس، الجزائر، 2016.

مصادر أجنبية:

53. Richard, Christelle, Robert, article accepté de contribution à l'analyse de la qualité, Paris, 2002.
54. HENERI MAHE de BOISLANDELLE, dictionnaire de gestion, economica-édition, 1998, Paris, France.
55. James R_ hitchner, financial valuation work book, John Wiley & Sons, 2006.
56. NEHL R, philosophy of Modernization, M Ac Millen, New-York, 1976.

مواقع إلكترونية:

57. <http://www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=6627> le 10/05/2024 à 18.47.
58. www.loginet.com/cno/cno31.htm, le 11/05/2024 à 8 :25.
59. Birnard adams, article accepté pour l'analyse de qualité, Paris, 2010, P : 21. <http://www.raigarb.com/vb/showthread.php?t=193> le 11/05/2024 à 7 :58.
60. www.garyounis.edu 26/02/2024

الملخص:

تعتبر المؤسسة جوهر النشاط الاقتصادي وأداة أساسية لخلق الثروة، حيث تعتمد على تفاعل الموارد البشرية، المالية، والمادية لتحقيق أهدافها في البقاء والنمو. يلعب التحليل المالي دورًا حيويًا في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، مما يساعد في إبراز نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص والتهديدات. يعتمد التحليل المالي على أدوات متعددة مثل النسب المالية وتحليل التدفقات النقدية لتفسير القوائم المالية وفهم دلالاتها، مما يساعد في تقييم نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها وتحديد مدى سلامة سياساتها أو الحاجة لتعديلها. مع الإصلاح المحاسبي، ظهرت مفاهيم جديدة وبيئة مالية محسنة تتماشى مع المعايير الدولية، مما يعزز من دقة وفعالية التحليل المالي.

Summary

The enterprise is the core of economic activity and a fundamental tool for wealth creation, relying on the interaction of human, financial, and material resources to achieve its goals of survival and growth. Financial analysis plays a crucial role in diagnosing the financial condition of the enterprise, helping to highlight strengths and weaknesses and identify opportunities and threats. It relies on various tools, such as financial ratios and cash flow analysis, to interpret financial statements and understand their implications. This aids in assessing the enterprise's success in achieving its objectives and determining whether its policies are sound or need adjustment. With accounting reforms, new concepts and an improved financial environment aligned with international standards have emerged, enhancing the accuracy and effectiveness of financial analysis.